وثائق الحرم القدسى الشريف وأهميتها فى دراسة التاريخ الاقتصادى

للقدس فى العصر المملوكى

د. على السيد على محمود

كلية التربية ـ جامعة القاهرة ـ فرع الفيوم

وثائق الحرم القدسى الشريف وأهميتها فى دراسة التاريخ الاقتصادى للقدس فى العصر المملوكى

مقدمة

القدس، ليست مجرد مدينة من عشرات الألوف من مدن الأرض، ولكنها رمز دار ويدور من حوله صراع مرير على مدى أجيال عدة فى تاريخ المنطقة العربية. والمثير للانتباه أن القدس كما كانت محورا للدعوة الصليبية بالأمس، فهى محور الدعاوى الصهيونية اليوم. وأنها لم تعرف التعصب سوى حين احتلها الصليبيون، فمات التسامح فى بلد التسامح؛ ثم عاد السلام لمدينة السلام حين استعادها العرب تحت راية صلاح الدين، وتدعم السلام حين تم طرد الصليبين من فلسطين. وعادت مدينة الحب والتسامح تبنى الحضارة وتزرع الثقافة وتعلّم الإنسان.

إلى أن كان زمن ردىء، تشرذم فيه العرب، وتباغضوا، وتنافروا فسقطت مدينة السلام فى أيدى أعداء السلام. ومرة أخرى عاد التعصب لمدينة التسامح والسلام، ولأن الحب والسلام والحق ينتصر دائما فى النهاية، فسوف تعود مدينة السلام إلى سابق سيرتها الأولى، ليس بالأمانى، ولكن بتوحيد الجهد العربى وبمواصلة العمل والكفاح ضد عدونا الحقيقى فى الداخل والخارج.

وفى العدد التاسع والعشرين بعد المائة الصادر فى شهر يونيو عام ١٩٩٩م تحدثنا عن وثائق الحرم القدسى الشريف التى تم الكشف عنها فى المتحف الإسلامى فى القدس ما بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٦م، وأهميتها فى دراسة التاريخ الاجتماعى للقدس. فاليوم نواصل المسيرة للكشف عن جانب هام فى هذه الوثائق وهو أهميتها فى دراسة التاريخ الاقتصادى للمدينة المقدسة فى العصر المملوكى "٦٤٨ هـ - ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ - ١٥١٧ م". إذ إن هذه المجموعة من الوثائق تلقى أضواءً جديدة على الحياة الاقتصادية قلما تجد لها مثيلا فى المصادر التاريخية والأدبية الأخرى والتى اهتمت بالتاريخ القدسى. فهى حافلة بكنز من المعلومات فى شتى المجالات الاقتصادية، من حيث الزراعة ونظمها، والطرق التى كانت متبعة، وإيجار الأرض الزراعية، وأحوال الفلاحين، وتحديد كثير من القرى التابعة للقدس، وأنواع التجار، والمؤسسات التى تخدم التجارة، ونظام البيع والرهن، والمكاييل والموازين المستخدمة، وكذلك أنواع النقود المستعملة، والحالات التى كان يتحتم فيها تدخل الدولة، والملكية العامة، واحترام الملكية الخاصة، وإقرار التفاوت الاقتصادى بين الناس، وصادرات وواردات القدس، وأرباب الحرف وأهم المواد المستعملة وبعض أدوات الإنتاج، والأجور والمرتبات، وريع بعض الأوقاف وطرق تحصيل الإيجار، وضمان حد الكفاية لسكان المدينة، والصناعات التى اشتهرت بها المدينة، ومحاربة الإقراض بالربا وشيوع عملية القرض الحسن، والمعاملات المالية المختلفة، وأسعار بعض الجوارى والعبيد وبعض الدواب، ووسائل المواصلات، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحفظ التوازن الاقتصادى بين أفراد المجتمع.

الزراعة

احتلت الزراعة مكانة رئيسية بين الأنشطة الاقتصادية السائدة فى القدس منذ قديم الزمان وحتى العصر المملوكى. خصوصا فى أطراف المدينة وحولها فى كثير من التلال والأودية والقرى بما تخللها من موارد مياه، والتى أمدت المدينة بحاجة سكانها من الحبوب والخضراوات والفاكهة. وفى ذلك يقول الرحالة الفارسى ناصر خسرو الذى زارها سنة ٤٣٨ هـ/ ١٠٤٧م "وسواد رساتيق بين المقدس جبلية كلها، والزراعة وأشجار الزيتون والتين وغيرها تنبت كلها بغير ماء، والخيرات بها كثيرة ورخيصة.." كما

يقول فى موضع آخر: "وحين يسير السائر من المدينة جنوبا مسافة نصف فرسخ، وينزل المنحدر يجد عين ماء تنبع من الصخر، تسمى عين سلوان. وقد أقيمت عندها عمارات كثيرة وغرسوا بها البساتين"[١].

وتشير المصادر إلى أن بركة سلوان "سلوام" هذه والتى تقع أسفل جبل صهيون فى وادى جهنم، والقرية المسماة باسمها كانت تقوم بها كثير من الزراعات على مياه تلك البركة، وكذلك على المجرى المائى الذى يسمى جيحون والموجود فى نفس الوادى[٢]. كما أن الحقول التى كانت تروى من بركة سلوان أو مجرى جيحون تعتبر من أخصب الأراضى الزراعية فى فلسطين، وبعض هذه الأراضى كانت تنتج فى السنة أربعة محاصيل لتوفر مياه الرى اللازمة لها، فضلا عن أنها كانت عامرة بحقول القمح والشعير، وبساتين الفواكه التى امتلأت لها، فضلا عن أنها كانت عامرة بحقول القمح والشعير، وبساتين الفواكه التى امتلأت أشجارها بكثير من التين والعنب واللوز والجوز[٣].

كما أن القرى المحيط بالقدس من جهة الشرق كانت تعتبر ضمن أهم المناطق الزراعية التى اعتمدت عليها المدينة فى عصر سلاطين المماليك، ومنها أريحا شرقى بيت المقدس بالقرب من نهر الأردن، وقد كانت إقطاعا لمن يكون نائبا للقدس الشريف[٤].

يضاف إلى ذلك بعض القرى الواقعة إلى الغرب من المدينة، ومنها قرية تعرف باسم "البقعة"، والتى كانت أرضها من أحسن الأراضى الزراعية. هذه القرى كان بها من موارد المياه ما يفى بحاجتها من الزراعة، فهناك عين ماء العذراء فى المنطقة المنخفضة من

---

(١) سفرنامة: نشر د. يحيى الخشاب، القاهرة، ١٩٤٥م، ص١٩ ـ٢٠؛ د. على السيد علي: القدس فى العصر المملوكى، القاهرة، ١٩٨٦م، ص١٩٢.

(٢) د. عبد الحميد زايد: القدس الخالدة، دار الكتب المصرية، ١٩٧٤، ص١٥:
Foster:The **Travels of Hohn Sandersn in the Levant**, London, 1931,p.

(3) Fabri: **The Book of the Wanderings of brother Felix Gabri** {circa 1480 j 1483 A.D.} Trans, by Aubrey Stewart, London, 1892, Vol. I.p. 279; Le Strange: **Palestine Under the Moslems**, Florance, 1890.p.84; Lees: **Village life in Palasine**, London, 1905, p.139.

(٤)مجير الدين الحنبلى: الأنس الجليل بتاريخى القدس والخليل، القاهرة، ١٢٨٣ هـ، جـ٢، ص٤٢٣؛ د. على السيد على: القدس، ص١٩٢.

وادى القدرون، والتى تسمى بئر أيوب، وهناك عين أم الدرج وهى التى تسمى عين مريم، وكذلك عين اللوزة وغيرها من العيون والآبار التى وفرت لتلك المناطق حاجتها من المياه اللازمة للرى بالإضافة إلى مياه الأمطار(١).

ومن القرى التابعة لبيت المقدس تذكر لنا الوثيقة رقم ٢٢٣ قرية زكريا البطيخ، وهى قرية تقع على بعد حوالى عشرين كيلو مترًا شمال غرب القدس(٢). كما تشير الوثيقة رقم ٢٦٥ إلى قرية بيت أونية وقف الحرم الشريف، وهى اليوم قرية بيتونيا، فى ظاهرة بلدة رام الله (٣)وقرية عين عريك إلى الغرب من مدينة رام الله وكانت وقفا على الحرم القدسى الشريف(٤). وقرية نحالين، وهى قرية فى قضاء الخليل تقع شمالى مدينة الخليل قرب قرية بيت صوريف وبيت إمر ووادى فوكين وجبعة من عمل القدس الشريف(٥). وقرية العوجا، وهى قرية معروفة تقع فى الشمال الشرقى من مدينة أريحا فيها أراضى مساحتها تتجاوز مائة ألف دونم يزرع فيها الموز والبرتقال. وتقع بالقرب منها عين العوجاء ووادى العوجا الذى تنتهى فيه الأمطار الهابطة من الجبال، هذه القرية وقفها السلطان الظاهر بيبرس على الحرم القدسى الشريف سنة ٦٦٤ هـ(٦). وقرية نوبا من قرى قضاء الخليل(٧).

وكما كانت القرى المجاورة لبيت المقدس تمثل المناطق الزراعية التى اعتمدت عليها المدينة فى الوفاء باحتياجاتها من الغذاء، فقد كانت هناك بعض الأودية، مثل الوادى الممتد بين بيت المقدس وبيت لحم والخليل، والذى زخر بكثير من الزروع والحدائق والبساتين العامرة بالعنب والتين والزيتون والسماق(٨). فضلا عن خصوبة أرض ذلك الوادى وكثرة موارده المائية والتى تجعل الحياة تبعث على السرور(٩).

---

(١) د. عبد الحميد زايد: نفسه، ص١٩؛ د. على السيد على: نفسه، ص١٩٣.

(٢) د. كامل جميل العسلى: وثائق مقدسية تاريخية، عمان، ١٩٨٥م، جـ٢، ص٧٠.

(٣) المصدر السابق: نفسه، جـ٢، ص٧٢.

(٤) المصدر نفسه، جـ٢، ص٩٥، الوثيقة رقم٤٥٩.

(٥) المصدر نفسه، عمان، ١٩٨٣، جـ١، ص٢٥٨؛ الوثيقة رقم ٤٨.

(٦) المصدر السابق: نفسه، جـ١، ص١٧٨، ١٧٧، الوثيقة رقم٣٤.

(٧) المصدر السابق: نفسه، جـ٢، ص٩٧، الوثيقة رقم ٩٧.

(٨) ناصر خسرو: نفسه، ص٣٢.

(9) Thomas Wright: **Early Travels in Palestine**, London, 1889, p.63.

ويمكننا أن نضيف إلى المناطق الزراعية السابقة التلال المحيطة بمدينة بيت المقدس، لا باعتبار ما قد ينبت على سفوحها ومنحدراتها من حشائش وأعشاب تصلح للرعى، ولكن على أساس أن هذه التلال كانت تمثل إحدى المناطق الزراعية الهامة لمدينة القدس ذاتها، وقد اشتهرت هذه التلال باسم المحاصيل التى زرعت بها، مثل "تل الفولة" والذى كان يقع على بعد خمس كيلو مترات إلى الشمال من بوابة دمشق فى القدس، هذا التل يطل حاليا على الطريق المؤدية إلى نابلس[1]. هذا فضلا عن بعض المناطق المسطحة داخل المدينة أو خارج أسوارها مباشرة والتى استغلت فى الزراعة حسبما يفهم مما أورده الرحالة "كازولا" الذى زارها أواخر القرن الخامس عشر للميلاد[2].

بالإضافة إلى الأراضى الصالحة للزراعة الواقعة خارج أسوار المدينة والملاصقة لها، والتى أطلق عليها اسم "الجورة" لمجاورتها لأحد أسوار المدينة. ففى وثيقة وقف السلطان صلاح الدين الأيوبى على الخانقاه الصلاحية بالقدس والتى تمت فى الخامس من شهر رمضان سنة ٥٨٥ هـ جاء ذكر أرض الجورة العليا الشمالية وأرض الجورة السفلى الجنوبية، ويتضح من الوقفية أن أرض الجورة العليا الشمالية، والجورة السفلى القبلية أو الجنوبية أنهما كانت فى المنطقة الواقعة ـ غربى سور المدينة الحالى ظاهر باب الخليل بين شارع مأمن الله الحالى وبركة السلطان ـ وكان بين هاتين الجورتين طريق، كما كان بين الجورتين وسور المدينة طريق سالك إلى باب الخليل، وربما كانت الجورة العليا الشمالية فى موقع جورة العناب، والجورة السفلى اليوم فى موقع بركة السلطان[3].

نظام الزراعة

أما عن نظام الزراعة والآلات المستخدمة فى ذلك العصر، فالحقيقة أن المصادر التاريخية التقليدية التى تحدثت عن القدس تكاد تكون خالية إلا من إشارة واحدة وردت عند ابن الصيرفى فى ذكره لحوادث سنة ٨٧٦ هـ/ ١٤٧١م فى عهد السلطان الأشرف قايتباى عن أحد أبناء القدس ويدعى برهان الدين العجلونى من "أنه استأجر من وكيلين

(1) Hinkly: "The Modern Wall of Jerusalem", **A.A.S.O.R**. Vol. 1.pp. 1 –28.

(2) Margaret Newett: **Canon pietro Casola's Pilgrims to Jerusalem in the year 1494**, Machester univ. press,1907,p.250.

(٣) د. كامل العسلى: وثائق مقدسية، جـ١، ص٨٢ـ١٠٨.

عن أميرين بالشام قطعة أرض مدة معلومة وحكم بها حاكم شرعى وتوجه ليزرعها فوجدها مزروعة لغيره فأخذ من الذين زرعوها مقاسمته على عادة البلاد الشامية"[١].وهذه هى الإشارة الوحيدة عن نظام المقاسمة وفيها يقوم أحد الأشخاص باستئجار الأرض من مقطعها، ويقوم هو بالإنفاق عليها وشراء كل ما يلزمها، ثم يتقاسم ثمن المحصول هو ومن قام بزراعتها[٢].

وجدير بالذكر أن نظام المقاسمة هذا يختلف باختلاف الأرض ونظام ريها، فتكون تارة مناصفة، وتارة مثالثة، وتارة مرابعة، وتارة مخامسة، أو مسادسة[٣]. ويحل نصيب الفلاح من هذه المقاسمة بعد نضج المحصول وحصاده، فتكون المقاسمة بحسب ما اتفق عليه، فيأخذ مندوب المقطع ما يخص سيده، وتكون هذه المقاسمة بحضور شهود نظير أجر يتناولونه من المقطع والفلاح. إلا أننا نلاحظ أن نصيب الفلاح فى هذه المقاسمة تراوح ما بين النصف والربع[٤].

وتضيف وثيقة وقف الأمير سيف الدين تنكز والمثبتة فى السجل رقم ٩٢ من سجلات المحكمة الشرعية بالقدس أبعادا أخرى لنظام الزراعة المتبع فى القدس فتقول إن على ناظر الوقف المذكور أن "يستغل الضيعة المذكورة المعروفة بعين قنية" فى قضاء رام الله اليوم، وأراضيها بالمزارعة والمفالحة والمعاملة بما فيه المصلحة الراجحة لجهة الوقف" .. كما اشترطت الوثيقة على ناظر الوقف" أن يقوم بشراء ما يحتاج إليه من مشترى أبقار وآلات وتقوية فلاح" وأن "لا تؤجر الضيعة المذكورة وأراضيها ولا شىء منها فى عقد واحد أكثر من سنتين، ولا يستأنف على ذلك عقد حتى ينقضى العقد الأول ويعود إلى يد الناظر" [٥].

---

(١) إنباء الهصر بأنباء العصر، تحقيق د. حسن حبشى، القاهرة ١٩٧٠، ص٤١٧ ـ ٤١٨.

(٢) د. على السيد: القدس فى العصر المملوكى، ص١٩٦.

(٣) ابن نجيم "زين الدين إبراهيم الحنفى ت٩٧٠هـ": رسالة التحفة المرضية فى الأراضى المصرية، وهى الرسالة السادسة فى المخطوط رقم ٤٧٩ مجاميع ـ مصور ميكروفيلم رقم ١٥٢٤٧ ـ دار الكتب المصرية، ص ١٦٤ب.

(٤) ابن حجر العسقلانى: إنباء الغمر بأنباء العمر، تحقيق د. حسن حبشى، القاهرة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١، جـ٥، ص١٨٧ ـ ١٨٨، د. إبراهيم طوخان: النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى، القاهرة، ١٩٦٨، ص٢٣٧ ـ ٢٣٨؛ انظر الوثيقة رقم ٦٩٧.

(٥) د. كامل جميل العسلى: وثائق مقدسية، جـ١، ص١١٩ ـ ١٢١.

والحقيقة أن المقاسمة والمزارعة والمخابرة ألفاظ مترادفة، وهى اصطلاحات لزراعة الأرض على شطر مما يخرج منها من المحصول، وتختلف المخابرة، وهى لغة مشتقة من الخبير وهو الفلاح، عن المقاسمة والمزراعة فقد اعتبر الفقهاء أن المقاسمة أو المزارعة تكون إذا كان البذر من صاحب الأرض، وهذا ما تؤكده الوثيقة السابقة، على حين يكون البذر من العامل أو الفلاح فى المخابرة. أما المساقات فهى عقد يتضمن معاملة الشخص غيره على شجر أو عنب أو نخل يتعهده بالسقى والتربى نظير قدر معين من الثمر. أما الإيجارة، فهى تختلف من حيث قيمة الإيجار تبعا لنوع الأرض ونوع ريها ونوع المحصول، فضلا عن الأحوال الطارئة من رخاء أو غلاء أو فتن، ثم قسوة ولى الأمر أو عدله[1].

أما المفالحة فهى إلزام الفلاحين فى الإقطاعات بالفلاحة أى إجبارهم على الفلاحة، والمقريزى يذكر عنها: "ويسمى المزارع المقيم بالبلدة فلاحا قراريا، فيصير عبدا لمن أقطع تلك الناحية إلا أنه لا يرجو قط أن يباع ولا أن يعتق فهو قن ما بقى ومن ولد له كذلك".

أما عن الحيوانات والآلات التى استخدمها الفلاحون فى ذلك الوقت، فتشير كثير من المراجع إلى أن الوسائل المستخدمة لم تتغير على مر الزمان، ومنها ما هو سائد إلى الآن مثلما كان يتم عند جمع الزيتون من الأشجار، حيث يضرب الزيتون بقطعة من الخشب حتى يتساقط ويتم جمعه بعد ذلك. كذلك كان الفلاح يستخدم فى حرثه للأرض محراثا خشبيا يجره ثور وحمار، وأحيانا كان يستخدم البقر أو الجاموس فى جر المحراث. وتشير بعض المراجع إلى أن الحمير كانت تشكل بالنسبة للفلاح فى ذلك الوقت أهم الممتلكات التى يحرص عليها، فعليها يحمل أثقاله فضلا عن قيامها بالعمل فى الحقل، إلى جانب كونها كانت تستخدم فى التنقل إلى الأماكن البعيدة للحمل أيضا نظرا لطبيعة البلاد الصخرية، كذلك كان لدى أهل بيت المقدس أعدادًا كبيرة من الحمير استخدموها فى تنقلاتهم داخل الأراضى المقدسة. بينما كان البقر والجاموس قليلا بصفة عامة، ولذا حرص الفلاحون على الاستعانة بهما فى الزراعة، ونادرا ما كان يتم ذبحهما وأكل لحومهما[2].

---

(١) د. إبراهيم طرخان: النظم الإقطاعية، ص٢٣٧ ـ ٢٥٦، ص٥٠٣ ـ ٥١٨؛

(2)Lapidus (Ira .Marvin) : **Muslim Cities in the Later Middle Ages.** Massachusctts,1905.pp.50-52.

د. على السيد: القدس فى العصر المملوكى، ص١٩٧ وما بها من مصادر ومراجع.

أحوال الفلاحين

لقد قاسى الفلاحون فى بيت المقدس من جراء النظام الإقطاعى الذى ساد فى ذلك العصر، نظرا لما اقترن به من استغلال وظلم وعسف، وتصور لنا المصادر مدى ما آلت إليه أحوال الفلاحين لدرجة أنه إذا هرب الفلاح فرارا من الظلم والقهر أعيد قسرا، بحيث "جرت عادة الشام بأن من ينزح من دون ثلاث سنين، يلزم ويعاد إلى القرية قهرا، ويلزم بشد الفلاحة، والحال فى غير الشام أشد منه فيها" [١] . وكثيرا ما كان الفلاحون يكتبون تعهدا بذلك، فالوثيقة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١١ ربيع الأول سنة ٧٠٧ هـ تتضمن تعهدا من عدد من الفلاحين بزراعة الأرض وعمارتها وهم متضامنون فى ذلك متكافلون، وأنهم "أشهدوا على أنفسهم طايعين مختارين غير مكرهين ولا مجبرين ولا مغصوبين أنهم عليهم بالإقامة والعمارة بالناحية المذكورة وتعليق أرضها بالزرع والكراب، وأن أحدا منهم لا يتحيد ولا يفارق ولا يظعن عن بلده لا صيفا ولا شتاء إلا لمصلحة .." [٢].

بل أكثر من هذا، أنهم كانوا يكتبون تلك التعهدات ويكفلهم بعض رؤساء قراهم حتى إذا أخلّوا بتعهدهم يكون هؤلاء الرؤساء مسئولين أمام المقطعين، فقد جاء فى الوثيقة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٢رجب سنة ٧٩٠ هـ تعهد من أحد الفلاحين من قرية بيت أونية "بيتونيا" بزراعة الأرض، وقد كفله ثلاثة من رؤساء القرية[٣].

وعن الدورة الزراعية أو الأسلوب المتبع فى زراعة الأرض فى بيت المقدس بوجه خاصة وبلاد الشام بوجه عام، فقد جرت العادة أن يراح شطر من الأرض ويزرع شطر، ثم يبدل الشطران فى السنة التالية. أو بعبارة أخرى، سارت بلاد الشام وفق النظام الذى عرف فى العصور الوسطى نقلا عن الرومان باسم نظام الحقلين The Two Field Cultivation، تجنبا لإجهاد الأرض ومحاولة تحسين الإنتاج[٤].

---

(١) السبكى "تاج الدين عبد الوهاب ت٧٧١هـ"، معيد النعم ومبيد النقم، دار الكتاب العربى بمصر ١٩٤٨، ص٣٤، د.على السيد: القدس، ص١٩٦.

(٢) د. كامل جميل العسلى: وثائق مقدسية، جـ٢، ص٧٤.

(٣) المصدر السابق: نفسه ، جـ٢، ص٧٢.

(٤) د. إبراهيم طرخان: النظم الإقطاعية، ص٢٤٢.

الصناعة

لعب المماليك باعتبارهم الطبقة العسكرية الحاكمة ومن دار فى فلكهم دورا هاما كمستهلكين مهمين للمعدات الحربية، ومواد الطعام، والأثاث، فاستخدموا أرباب الحرف والصناع لإعداد ملابسهم وخيامهم وأعلامهم وكثيرا من الأشياء الأخرى. وارتبطت كثير من الصناعات فى المدينة بحياة هؤلاء المماليك من أمراء وأتباع[١]. كما شهدت المدينة فى السنوات الأولى من حكم المماليك بوجه خاص وطوال عصر المماليك بوجه عام نشاطًا عمرانيا هائلا، تمثل فى إصلاح وبناء المساجد، والتحصينات والمدارس والربط والزوايا، وعمارة قنوات المياه والأسبلة والحمامات، حيث تم استخدام كثير من البنائين والحجارين والنجارين وأصحاب الحرف المختلفة، ونشطت بذلك عمليات قطع الأحجار من كثير من المحاجر التى وجدت فى بيت المقدس، ومنها المحاجر الموجودة فى جبل صهيون[٢]. كما كانت صناعة عصر واستخراج الزيت من الزيتون، حيث تكثر أشجاره من الصناعات التى اشتغل بها عدد كبير من أبناء القدس والمناطق المجاور لها، واستخدام هذا الزيت فى صناعة الصابون، والذى كان يصدر إلى كثير من البلدان ومنها مصر[٣].

ومن الصناعات التى اشتهرت بها مدينة القدس صناعة الشمع، وكان الشمع المقدسى مرغوبا لدى الأجانب والحجاج المسيحيين، حيث تباع منه كميات كبيرة فى الأعياد، حيث المعروف أنهم يوقدون كثيرا من الشموع داخل كنيسة القيامة، عندما يدخلون إليها فى الأعياد المسيحية المختلفة، كما كان الكثيرون منهم يأخذون معهم بعض الشموع تبركا بأنها صنعت فى القدس، أو لإشعالها فى كنائسهم فى الغرب الأوربى عقب عودتهم[٤].

كما عرفت بيت المقدس بعض الصناعات الخفيفة والتى ارتبطت بمواسم الحج المسيحية، من هذه الصناعات الحفر على خشب الزيتون، فقد كان لدى أبناء القدس

---

(١) د. على السيد: القدس، ص١٩٧ ـ ١٩٨ ;Lapius: op.cit.,pp.50-52

(3) Wright (Thomas): Early Travels in Palastine, London 1886,pp.65-66.

(4) Ashtor: A Sorial and Economic Hist. Of the Near Fast in the Middle Ages, London, 1976.306; على السيد : القدس، ص١٩٩.

(٤) عارف باشا العارف: تاريخ القدس، طبع دار المعارف بالقاهرة، ١٩٥١م، ص٢١١.

مهارة كبيرة فى هذه الصناعة، فكانوا يحفرون على خشب الزيتون أشكالا متنوعة وبإتقان عجيب، حيث كانوا يصنعون كثيرا من أدوات الكتابة ولعب الأطفال وأدوات الزينة والهدايا ذات الرموز الدينية التى تستهوى كثيرا من الغربيين، وكانت تلقى رواجا فى شرائها لديهم، ومن المرجح أنه قد تخصص فى صنعها المسيحيون المحليون من الطوائف المختلفة والمقيمة بمدينة القدس[١].

ومن الصناعات المقدسية والتى جاء ذكرها فى الوثائق صناعة الأقمشة الكتان والحرير، وكانت تصنع فى مدينة بيت المقدس ويعمل منها "المناديل" التى استعملها الناس على مختلف طبقاتهم، وتكون كبيرة أو صغيرة، وإذا ما كان المنديل كبيرا فإنه يلف حول الرأس عند عدم وجود العصابة أو الشعرية بالنسبة للنساء، وعند عدم وجود العمامة بالنسبة للرجال، وألوانها اللون الأبيض والأزرق والأحمر[٢].

ومن الأدوات المنزلية التى كانت تستخدم فى كل منزل تقريبا تأتى "الطراحة" التى كانت تفرش على الأرض، ومعظم الطراريح التى جاء ذكرها فى الوثائق، وكانت تصنع فى القدس وتختلف ألوانها بين الزرقاء والبيضاء والحمراء، وقد تكون بوجه وبطانة زرقاء أو حمراء، أو بيضاء[٣].

كذلك المخدات أو الوسائد والتى استخدمت لراحة الناس عند الجلوس أو عند النوم، ويبدو أنها كانت مثل تلك المعروفة فى أيامنا حيث تحشى قطعة قماش وتوضع فى كيس، وكان القماش المستعمل يختلف بحسب الحالة الاجتماعية، فقد يكون من الحرير أو القماش العادى وتحشى بالقطن أو تحشى بورق الموز واللباد الأبيض. أما ألوانها فكانت زرقاء أو بيضاء، أو بيضاء بكيس أحمر أو زيتى حرير، وأحيانا تطرز بالحرير الأحمر أو الأبيض[٤].

---

(١) المرجع السابق: نفسه، ص٥٢؛ د. على السيد : القدس، ص١٩٩.
(٢) د. محمد عيسى صالحية: من وثائق الحرم القدسى الشريف، حوليات كلية الآداب بالكويت، الحولية السادسة، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م، ص٢٢.
(٣) المصدر السابق: نفسه، ص٣٤.
(٤) المصدر السابق: نفسه، ص٣٤ ـ ٣٥.

والألحفة التى استخدمت كدثار عند النوم. وقد عرف مجتمع بيت المقدس أنواعا مختلفة من الألحفة، منها ألحفة مربعة ببطانة زرقاء، أو بوجه جوخ أحمر وأخضر ببطانة بيضاء، وقد يكون لونها أزرق وحشوها قطن، ولكل منها ملاءة قطن، وغالبا ما يكون قماش الألحفة من القطن أو الحرير أو الكتان[١].

كذلك كانت صناعة النسيج من الصناعات المعروفة فى بيت المقدس، فقد جاء فى الوثيقة رقم ٢٢٠ والمؤرخة فى ١٨ شعبان سنة ٧٤٥هـ، وهى من وثائق حصر الموجودات بقصد الإرث أن تركة أحد عمال النسيج فى مدينة بيت المقدس ويدعى أحمد بن موسى بن راجح البصراوى كانت تشتمل "على ثوبين خام قطن ستون ذراعا"، كما جاء بها ذكر بعض الأدوات التى كان يستخدمها هذا النساج وهى "عدة نول خشب كاملة وغزل قطن أيضا تقديره أربع أواق.." [٢].

كما عرفت مدينة القدس فى عصر سلاطين المماليك صناعة المشغولات الفضية التى يقول عنها ابن شاهين وهو معاصر: "القدس مدينة شريفة عظيمة يعمل فيها فضة ميناء تجلب منها إلى سائر البلاد وأوصافها كثيرة وفضائلها جمة وهذا على وجه الاختصار.." [٣]

هذا بالإضافة إلى أن القدس عرفت فى ذلك العصر صناعة الزجاج والمشغولات الذهبية، كذلك وجدت بها صناعة الحصير، وبالنسبة لصناعة الحصير هنا فإن الصنّاع كانوا يستعملون نوعا من القش عرف باسم "قش حصير"، يشترونه بالحمل "أى حمول الجمل". وقد بلغ ثمن ٢٢ حملا من ذلك القش ١٨٠درهما سنة ٧٨٩ هـ، وتعهد المشترون بأن يدفعوا هذا المبلغ وهو ١٨٠ درهما على أقساط كل قسط منها بلغ ثلاثون درهما[٤]. وصناعة السلال من سعف النخيل، فضلا عن صناعة النبيذ فى المناطق المسيحية وخصوصا فى بعض القرى التابعة لها[٥]. وأخيرا تجب الإشارة إلى أن القدس اشتهرت

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٩٩.

(٣) كتاب زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تصحيح بوليس راويس، باريس ١٨٩٤، ص ٢٣، د. على السيد: القدس، ص١٩٩.

(٤) د. كامل جميل العسلى: نفسه، جـ٢، ص٩٢.

(٥) عارف العارف: نفسه، ص٢١٢؛ د. على السيد: القدس، ص١٩٩ ـ ٢٠٠.

طوال ذلك العصر بوجه خاص وطوال العصور الوسطى بوجه عام بصناعة السكر من القصب، حيث كان يتم جمع القصب وتقطيعه، ثم يحمل إلى المعاصر حيث يعصر، ويحصل منه على العصير الذى يتم وضعه فى غلايات من النحاس، ويستمر غليه حتى يتم تركيز ذلك العصير، ثم يوضع فى سلال رفيعة مصنوعة من سعف النخيل، ثم يترك حتى يجف، وهكذا يتم الحصول على السكر من القصب[١].

واردات القدس

والحقيقة أن وثائق الحرم القدسى تنفرد بذكر واردات القدس بخلاف المصادر التاريخية التقليدية والتى لم تهتم بهذا الجانب، فمن خلال الوثائق الخاصة بحصر الموجودات بقصد الإرث نجد حشدا كبيرا بأسماء كثير من الواردات، والبلدان التى تم جلبها منها. فمن هذه الواردات بعض أنواع من الملابس الداخلية القصيرة والطويلة التى تلبسها النساء وكذلك الأطفال وتسمى "الرفيق"، وكانت تصنع من الكتان أو الحرير وألوانها البيضاء والمخططة والمخفقة، وقد تكون لها حواشى، هذا النوع من الملابس كان يتم صنعه فى دمشق، ومنها يصدّر إلى كثير من البلدان ومنها القدس[٢].

ومن الملابس التى تم استيرادها من الإسكندرية كذلك "القباء" . وهو نوع من الرداء المحكم المشابه للقفطان، يصل فى طوله إلى منتصف عضلة الساق، مشقوق فى مقدمته ومغلق عند الصدر، وقد لبسته النساء والرجال، وكان ينسج من القطن أو الصوف أو الحرير. أما ألوانه فالأبيض هو الأكثر شيوعا، وأحيانا يكون اللون الأزرق أو الأخضر أو الأحمر، وغالبا ما كان القباء يزين بفرو السنجاب ويتم استيراده من قبرص[٣].

ومن الإسكندرية أيضا كان يتم استيراد القمصان، والقميص هو نوع من اللباس بفتحة عنق دائرية وبدون فتحة أمامية، واختلفت أطواله باختلاف رغبات الناس فيه، وتراوحت أكمامه بين الاتساع والضيق، ولبسته النساء، وكان يصنع من الكتان أو القطن أو الحرير، وألوانه بيضاء أو زرقاء أو شمط (أى مختلطة بين الأزرق والأبيض) [٤]. ومن

---

(1) Burchard of Mount Sion (A.D.1280) in P.P.T.S. Vol.x11, London, 1896, p.99.

(٢) د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص٢٥.

(٣) المصدر السابق: نفسه، ص٢١؛ د. كامل العسلى: نفسه، جـ٢، ص٣٧.

(٤) المصدر السابق، ص٢١.

الإسكندرية أيضا تم استيراد نوع من القماش الرفيع المستخدم فى عمل الملاءات الطرح التى تلبسها النساء، فقد جاء فى الوثيقة رقم ١٦٣ والمؤرخة فى ٩ ذى القعدة سنة ٧٩٣هـ، وهى وثيقة حصر موجودات إحدى النساء أن من ضمن تركتها "ملاءة طرح"(١).

كذلك كان بعض النساء يلبسن أنواعا من القمصان البندقية، نسبة إلى مدينة البندقية "فينيسيا الحالية" فى إيطاليا، المكبوسة أى البليسيه بلغة عصرنا، ذات أكمام قصيرة صنعت من القطن والحرير(٢).

ومن الإسكندرية كذلك تم استيراد نوع من الملابس الداخلية عرف باسم "الفوطة" كانت تلبس كالسراويل وتكون قصيرة غليظة، ومنها ما كان يستعمل لتجفيف الجسم من الماء كالمناشف(٣).

ومن مدينة بعلبك فى لبنان كان يتم استيراد نوع من المنسوجات أطلق عليه "الكبر"، وهو قطعة من القماش تشد بها الملابس وتربط على البطن، وألوانها الأبيض والأزرق(٤). ومن الموصل كان يتم استيراد نوع من القماش الذى عرف باسم "الشاش" ، والذى كانت تصنع منه القلانس على شكل مخروط ناقص يخرج من وسطها العلوى مثل النتوء كأنه زر الطربوش(٥). ومن كرمنشاه وطاق كسرى جنوب العراق كان يتم استيراد بعض الأقبية، جمع قباء وألوانها الأبيض ذات أكمام ضيقة يلبسها الناس فوق الثياب(٦). ومن بلاد الروم، ـ أى أرمينية ـ كان يتم استيراد "الجبة الرومى"، وقماش المخمل الذى يستخدم فى كثير من الأغراض ومنها المناشف المخمل. ومن مكة كان يتم استيراد بعض البسط المصنوعة من الجلد(٧). ومن ماردين فى تركيا حاليا كان يتم استيراد الأقمشة الصوفية التى تستخدم فى صناعة الجبة. ومن بلغاريا كان يتم استيراد التركاش وهو جعبة السهام، فقد جاء فى الوثيقة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٦ محرم سنة ٧٩٦ هـ أن من ضمن تركة صاحب الوثيقة

(١) المصدر نفسه، ص٨٨.
(٢) نفسه، ص٢١؛ د. كامل جميل العسلى. نفسه، جـ٢، ص٣٧.
(٣) انظر الوثائق: ١٢٦، ١٢٧، ٥١٢، ٩٣، ١٢١، ٢٥٧؛ د.محمد عيسى صالحية: نفسه، ض٢٥.
(٤) المصدر السابق، ص٢٥.
(٥) المصدر نفسه، ص٢٩.
(٦) د. كامل العسلى: نفسه، جـ٢، ص٣٧.
(٧) المصدر السابق: نفسه، جـ٢، ص٣٨.

"تركاش برغالى به قوس ونشاب"[١]. ومن الإسكندرية أيضا كان يتم استيراد قماش رفيع فاخر عرف باسم "الطرح" تصنع منه بعض أنواع الملابس مثل "الملوطة"، وهى رداء فوقانى له ياقة[٢].

ومن أدوات الزينة التى جاء ذكرها فى الوثائق واستخدمتها النساء لزينة الرأس أو الأذن أو الرقبة أو اليد أو الأصابع "مشخص فلورى" نسبة إلى العملة التى سكتها فلورنسا من الذهب، و"لوح ذهب جنس صورى" نسبة إلى مدينة صور، وكانت دنانيرها ذهبية، عليها صورة ملوكها من الفرنج منقوشة عليها[٣].

ومن الأثاث المنزلى، تفيدنا الوثائق أن بيوت المقادسة كانت تفرش بالبسط وغيرها، والتى كانت تصنع من الصوف، ومنها ما كان يتم استيراده من بلاد الأرمن والتى اشتهرت بصناعة البسط ذات الصوف الجيد والقرمزية اللون. كذلك منها ما كان يتم استيراده من مدينة الشوبك المعروفة بالأردن وهى قلعة حصينة بين عمان وأيلة. وكانت تلك البسط منها ما هو كبير ومنها ما هو صغير. كما أن تلك البيوت اقتنت أنواعا من السجاجيد الصوفية ذات اللون الأبيض والأخضر أو العسلى، والمزينة برسومات بيضاء أو المبطنة ببطانة مطرزة بأبيض وجعلت لها شراشيب زرقاء، وكثير من السجاجيد التى جاء ذكرها فى مجموعة الوثائق كان يتم استيرادها من اليمن وحوران[٤].

واستعمل المقادسة"النطوع" أى الجلود للجلوس عليها، بعد وضعها على بساط، ومعظم تلك النطوع التى كانت سائدة فى القدس تم استيرادها وصنعها فى مدينة طرابلس بالشام[٥]. بالإضافة إلى ما كان يتم استيراده منها من اليمن، فقد جاء فى الوثيقة رقم ٥٠٣ بتاريخ ٤ ذى القعدة سنة ٧٤٥هـ أن تركة أحد أبناء القدس ويدعى راشد بن هارون بن سمعان النصرانى الشوبكى كان من ضمنها "نطع يمنى جديد"[٦].

---

(١) المصدر السابق: نفسه، جـ٢، ص٦٠.
(٢) المصدر السابق: نفسه، جـ٢، ص٤٢.
(٣) د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص٣٠ ـ ٣١.
(٤) المصدر السابق: نفسه، ص٣٣ ـ ٣٤.
(٥) المصدر نفسه: ص ٣٤.
(٦) المصدر نفسه: ص١٠٥.

ومن الأدوات المنزلية كانت هناك بعض الأوانى الفخارية التى جاءتها من مصر، وخصوصا الصحون التى اشتهرت مصر بصناعتها والتى ذكرتها الوثائق تحت اسم "الصحون البامانية المصرية" أو "صحون برمان"، ولعلها نسبة إلى قرية "برما" من أعمال الغربية، وهى "برما" الحالية، المتاخمة لمدينة طنطا وتتبع مركزها، التابع لمحافظة الغربية [1] بمصر.

ومن أنواع الطيب التى استخدمها أهل بيت المقدس فى ذلك العصر "الزباد"، وهو نوع من الطيب كان يستعمل غالبا لعلاج الزكام، وكان يتم حفظه فى أوعية خاصة مصنوعة من قرن حيوان الزباد، وهو يشبه النسور البرى، ولونه بين السواد والبياض، ويتم جلب الزباد وقرن الزباد من الهند أو الصومال أو الحبشة [2].

ومن الملابس الجاهزة التى استوردتها القدس من مصر الملابس السلارية، التى هى أردية فوقانية أكمامها ضيقة، أدخلها نائب السلطنة فى مصر فى عصر الناصر محمد بن قلاوون، وهى مثل معطف البغلطاق أو البغلوطاق، ويعمل من القطن أو الفراء أو الأطلس [3]. ومن الإسكندرية كان يتم استيراد نوع من الملابس يسمى "الملوطة" وهى مثل العباءة، غالبا ما تكون مزررة، لبسها الرجال والنساء على حد سواء، غير أن النساء كن يخترن الألوان البيضاء أو السوداء ذات البطانة. ومن بلاد القرم كان يتم استيراد بعض الملابس، والتى ذكرتها بعض الوثائق تحت اسم "الأثواب القرمية المغشاة". والتى يبدو أنها ملابس نسائية مثل: العباءة، أو الملحفة، أو الملاية، أو الحبرة المستخدمة إلى الآن فى كثير من البلدان العربية ترتديها النساء فوق الملابس الأخرى لإضفاء نوع من الوقار والحشمة عليهن، ولم تذكر الوثائق ألوانها [4]. هذا بالإضافة إلى كثير من الملابس الحريرية التى كان يتم جلبها من الأهواز وهى مدينة جنوب غربى إيران، عاصمة خوزستان،

---

(١) ابن مماتى: قوانين الدواوين، القاهرة ١٩٩١م، ص١١٢؛ ابن الجيعان: التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، القاهرة ١٧٩٨م، ص٧٢؛ محمد رمزى: القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، القاهرة ١٩٩٤م، جـ٢، ص٩٦؛ د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص٣٦.

(٢) د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ١١٠ ـ ١١٢.

(٣) المصدر السابق: نفسه، ص١١٢؛ المقريزى: السلوك، جـ٢، ص٩٧.

(٤) انظر الوثائق ٩٤، ١٢٦، ١٣٢.

وكذلك من خراسان[١]. ومن مدينة بعلبك فى لبنان كان يتم جلب نوع من الثياب عرفت باسم النصافى جمع نصفية، وقماشها من الحرير والكتان، وربما كان أيضا من القطن الخشن[٢].

الأسواق

كان من نتيجة حالة الأمن والاستقرار التى نعمت بها مدينة بيت المقدس فى عصر سلاطين المماليك، أن شهدت المدينة نموا سكانيا مطردا: مما ساعد على كثرة الأسواق وازدهارها، بحيث غدت مكتظة بأصناف البضائع، وتعددت تعددا ظاهرا من حيث تلك الأسواق والهدف الذى تعقد من أجله أو السلع التى كانت تباع فيها، إلا أنها تشابهت فيما بينها من حيث تخطيطها ونظامها. أما عن تخطيطها، فإنها كانت عبارة عن مجموعة من الشوارع الطويلة المتوازية، تقفل بأبواب فى مداخلها، كما كانت مسقوفة إما بالعقود الحجرية وإما بالأسقف الأخرى التى تتخللها فتحات لينفذ منها الضوء. هذه العقود والأسقف كانت تحمى المارة وأهل السوق من حرارة الشمس والأمطار، فضلا عن وجود بعض الحوائط المنخفضة بداخل كل سوق والتى تمتد على جانبى السوق، ويستطيع أى شخص أن يستخدمها كمقعد إذا شاء الجلوس، وربما كان يستخدمها بعض الباعة لعرض بضائعهم عليها [٣].كما أن شوارع بعض الأسواق كان لها أسقف من القماش بحيث يسهل تحريكها تبعا لفصول السنة[٤].

ويصف لنا الرحالة "كازولا" الأسواق بقوله: ومما أدهشنى حقا مشاهدة تلك الأسواق، فهى طويلة وعبارة عن شوارع مسقوفة وتمتد إلى مسافات بعيدة، وعلى الجانبين الدكاكين المليئة بالمتاجر والبضائع المختلفة، والتى يقبل الناس على شرائها[٥]. وكانت تلك

---

(١) د. كامل العسلى: نفسه، جـ٢، ص١٣٧، الوثيقة رقم٥٩٥.

(٢) المصدر السابق: نفسه، جـ٢، ص١٦٨، الوثيقة رقم ٦٧.

(٣) الخيارى: تحفة الأدباء وسلوة الغرباء المعروف برحلة الخيارى، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٥١٨ تاريخ تيمور، ص٢١؛ prescott: Once to Sinai, the further Pilgrimage of Frair Felx Fabri, London 1957,p.174; د. على السيد على: القدس فى العصر المملوكى، ص٣٠٢:

(4) Joshua prawer: The Latin Kingdam of Jerusalem, london, 1972. p.208;

د. على السيد : القدس، ص٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(5) Margaret Newett: Op.cit.p.251.

الدكاكين تستخدم فى عمليات المبادلات التجارية وأعمال البيع والشراء، إلى جانب أنها استخدمت أيضا كمحلات للعمل ومراكز للصناعة حيث وجدت بها أماكن للغزالين والدباغين والصباغين، كذلك وجد بداخل تلك الأسواق محلات لصانعى الأحذية أو الخياطين الذين يخيطون الملابس ويبيعونها جاهزة ـ هذا بالإضافة إلى الصاغة، حيث كان يشتغل بهذه الصناعة كثير من المسيحيين المحليين ويعرضون فى محلاتهم ما تم صناعته من مصوغات[١].

ومن المرجح أن تكون مدينة بيت القدس قد تميزت عن غيرها من المدن الأخرى بما يمكن أن نسميه "السوق ذات الأنشطة المتعددة" فى ذلك الوقت، حيث تشير بعض المصادر المعاصرة إلى أنه وجد بها "الأسواق الثلاثة المجاورة بالقرب من باب المحراب المعروف بباب الخليل وهى من بناء الروم ممتدة قبلة بشام ومن بعضها إلى بعض منافذ، فالأول منها وهو الغربى سوق العطارين وقف الملك صلاح الدين رحمة الله تعالى على مدرسته، والذى يليه هو الأوسط لبيع الخضراوات، والذى يليه لجهة الشرق لبيع القماش وهما وقف على مصالح المسجد الأقصى الشريف. وقد ذكر المسافرون أنهم لم يروا مثل هذه الأسواق الثلاثة فى الترتيب والبناء فى بلدة من البلدان، وأن ذلك من المحاسن التى لبيت المقدس" [٢]. وتؤكد لنا بعض المصادر المعاصرة تلك الحقيقة بشكل واضح، من ذلك ما يرويه ابن شاهين الظاهرى وهو معاصر من قول: "وبالقدس الشريف أسواق كثيرة من جملتها ثلاث قصبات على صف واحد قيل إنه لم يكن بغالب البلاد نظيرها" [٣].

أما الأسواق التى وجدت على امتداد خط داود وهو الشارع الرئيسى بالقدس فقد كانت على النحو التالى: فمن باب المسجد الأقصى إلى دار القرآن السلامية وتعرف بسوق الصاغة، ومن باب السلامية إلى باب حارة الشرف يعرف بسوق القماش، ومنه إلى خان الفحم يعرف بسوق المبيض، ومن باب الخان إلى قنطرة الجبيلى يعرف بسوق خان الفحم،

---

(١) د. رشاد الإمام: مدينة القدس فى العصر الوسيط، تونس ١٩٧٦، ص ١٥٠؛ د. على السيد: القدس، ص٢٠٤.

(٢) مجير الدين الحنبلى: الأنس الجليل، جـ٢، ص٤٠؛ اللقيمى "الشيخ مصطفى أسعد" كتاب لطايف أنس الجليل فى تحايف القدس والخليل، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٥٥٣ جغرافية، ورقة ٣٤.

(٣) زبدة كشف الممالك، ص٢٣،د. على السيد: القدس، ص٢٠٤.

ومن قنطرة الجبيلى إلى درج الحرافيش يعرف بسوق الطباخين، ومنه إلى باب حارة اليهود يعرف بخط الوكالة وهو خان عظيم تباع فيه أصناف البضائع، ومن باب حارة اليهود إلى خان الصرف يعرف بسوق الحريرية، ومن خان الصرف إلى باب المدينة يعرف بخط عرصة الغلال، وقد كانت الأسواق السابقة بطول الشارع الرئيسى للمدينة والذى يعرف بخط داود. أما الأسواق الأخرى، فمنها سوق العطارين، وسوق الزيت، وسوق الفخر، نسبة لفخر الدين صاحب المدرسة الفخرية، وبه المصابن التى يعمل فيها الصابون، ومن هذا يتضح لنا أن كل سوق تخصص فى بيع سلعة من السلع والتى تسمى بها السوق فى نفس الوقت[١].

ويروى لنا الرحالة "كازولا" على سبيل المثال وصفا لسوق الطباخين، حيث زاره ووجد الأطعمة تباع مطبوخة وجاهزة للأكل، وقد أعجب بها وبكثرة روادها لدرجة كبيرة، حيث يقول: إن تلك السوق عبارة عن شارع طويل يمتد إلى مرمى البصر، وعندما مشيت فى تلك السوق فقد أخبرونى أن لا أحد من أهل القدس يطهو طعامه فى منزله، وكل ما يشتهيه الشخص من طعام يجده فى تلك السوق[٢]. كما أن الرحالة "فابرى" يورد لنا وصفا شيقا لتلك السوق حيث يقول: زرت صباح اليوم الموافق ٢٨ يوليو سنة ١٤٨٣م أسواق المدينة وشارع الطباخين، حيث رأيت أشياء كثيرة للبيع وجماعات كبيرة تشترى من المطابخ العديدة، ذلك لأن القوم لا يطبخون فى بيوتهم كما نفعل نحن فى بلادنا. بل إنهم يبتاعون طعامهم جاهزا من هذه المطابخ. والطهاة ماهرون نظيفون. وفى تلك الأسواق يعرض الطهاة اللحوم بشكل نظيف زائد عن الحد. وبسبب الجفاف يندر وجود الخشب، ولهذا فلا توجد مطابخ فى المنازل بسبب الحاجة إلى الوقود أو الأخشاب[٣].

ومن الأسواق الهامة فى بيت المقدس سوق الزيت، حيث كان يباع فيها زيت الزيتون، وبها أيضا المصابن التى يصنع فيها الصابون، وقد كانت هذه السوق موجودة فى المنطقة المواجهة لباب الناظر أحد أبواب المسجد الأقصى من جهة الغرب. وقد كانت هذه

---

(١) مجير الدين الحنبلى: نفسه، جـ١، ص٤٠١ ـ ٤٠٥؛ د. على السيد: القدس، ص٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٢) د. على السيد: القدس، ص٢٠٧ Margaret Newett: Op. eit. P.251;

(٣) د. على السيد على: القدس، ص٢٠٧ ـ ٢٠٨؛ P.P.T.S.Vol. Iv, p.111.

السوق كبيرة ومهمة بسبب وجود أصحاب المصابن الذين يشترون الزيت بكميات كبيرة. أما مصدر هذا الزيت فقد كان من الجبال والسهول القريبة من بيت المقدس ومن جبل نابلس[١].

كذلك سوق القطانين أحد الأسواق الهامة ببيت المقدس، حيث كان يباع فيها القطن، ويقع هذا السوق فى حارة باب القطانين، والتى يفتح عليها أحد أبواب المسجد الأقصى وهو المسمى بباب القطانين نسبة لبيع القطن بالسوق الذى عنده[٢]. ومن الأسواق الشهيرة فى القدس "سوق السمك" حيث كانت الأسماك من أهم السلع التى يستوردها سكان بيت المقدس من قديم الأزمان، حيث كان أهل مدينة صور يصدرون إليها الأسماك، وهناك أحد أبواب المدينة يسمى "باب السمك" أو بوابة السمك، وهى إلى الشمال من سور المدينة وعندها يقع سوق السمك، كذلك كان يتم استيراد الأسماك من نهر الأردن، وبحيرة الجليل، وسواحل البحر الأبيض المتوسط، وبخاصة من مصر، حيث عرف المصريون تجفيف السمك. وكان السمك المجفف الذى يرد إلى القدس يعتبر من أرخص الأطعمة، ولقى كثيرا من الإقبال عليه وبخاصة من الحجاج المسيحيين والرحالة، ونتيجة للأعداد المتزايدة من هؤلاء الزوار للمدينة فى مواسم الحج المسيحية، فقد كان على المدينة أن تواجه تلك الطبقات الزائدة من تلك الأسماك باستيرادها وتخزينها[٣].

وبالإضافة للأسواق السابقة عرفت بيت المقدس نوعا من الأسواق الموسمية، ومن تلك الأسواق الموسمية السوق الذى كان يقام أمام الباب الرئيسى لكنيسة القيامة أثناء الاحتفالات بعيد الفصح، حيث تباع فيه الحلى والمسابح والصور الخاصة بالقديسين والتحف الشرقية، ويتردد عليه كثير من المسيحيين والمسلمين المحليين لعرض بضائعهم على زوار المدينة، وكذلك سوق السعف والذى قام كثير من الحجاج المسيحيين بشرائه. هذا السوق كان يقع فى الجانب الجنوبى من كنيسة القديس استيفن ويتجه شرقا من شارع البطريرك إلى شارع التوابل مارا بكنيسة القديسة مريم اللاتينية[٤].

---

(١) مجير الدين الحنبلى: الأنس الجليل، جـ١، ص٢٠٤، ٢٨٦ ، د. على السيد: القدس، ص٢٠٨.

(٢) المصدر السابق: نفسه، جـ٢، ص٤٠٤.

(3) Smith: Jerusalem; The topography, Economic and History from the Earliest tiimes Vol. I. London MCM, pp. 315-319.

(4) Ency, Britanica, vol. 12, Scotland, 1972,p.1009.

كذلك عرفت بيت المقدس كثيرا من الأسواق الدورية والتى كانت تقام مرة كل أسبوع، فيقصد أهل الريف المدينة يبيعون فيها محصولاتهم، ويشترون ما يحتاجون إليه من الغذاء والكساء، ولا تزال بعض هذه الأسواق تقام إلى اليوم وفى أيامها المعينة، كسوق الجمعة فى القدس ويافا والخليل، ولم تكن هذه الأسواق مقصورة على أهل القدس فقط، بل إن كثيرا من البدو من خارج المدينة كانوا يفدون إليها لبيع منتجاتهم وشراء ما يلزمهم من سلع أخرى، وغالبا ما تكون تلك الأسواق الدورية فى الأماكن المكشوفة قرب بوابات المدينة، حيث تعرض فيها منتجات الريف أو حيث تتم أعمال المبادلات التجارية[1].

ويجب أن نشير أنه كان للسوق وظيفة أخرى غير تبادل السلع وتغيير العملات أو عقد الاتفاقات التجارية. فهى المكان المفضل لتبادل الأحاديث والمعلومات وتناقل الأخبار، حيث لم تكن هناك جرائد يومية فقد كانت السوق من أهم الأماكن لتقصى الحقائق والأخبار فيما يتعلق بالشئون اليومية والعائلية وغيرها. وبهذا كانت السوق إحدى المراكز الإعلامية، فضلا عن أنها شهدت نوعا من المناداة التى كانت شائعة فى ذلك العصر، وفيها يتم الإعلان أو المناداة عما تريده السلطات من الناس أو ما تريد أن تخبرهم به[2].

مؤسسات لخدمة التجارة

من المؤسسات التجارية التى عرفت فى بيت المقدس وكانت تؤدى مهمة الأسواق أيضا: القيساريات، والخانات، والرباع التى فوقها، ثم الفنادق، والتى كانت إلى جانب كونها مؤسسات تقوم بجانب مهمة البيع والشراء، بمهمة النزل والإقامة والخازن للواردين من التجار وحفظ أموالهم، كما أنها تؤدى مهمة البيع بالجملة بجانب البيع بالتجزئة.

ففى الوثيقة رقم ٣٥ المؤرخة فى ٤ ربيع الآخر سنة ٧٧٨هـ والخاصة بملكية دار بحارة النصارى وبيان حدودها. فبعد أن حددت الوثيقة مكونات الدار، وفى ذكرها

---

(١) د. على محمد على: فلسطين فى ماضيها العربى وحاضرها الصهيونى، طبع الدار القومية للطباعة والنشر بدون تاريخ طبع، ص٢١، د. على السيد: القدس، ص٢١٠.

(2) Cunningham: The Holy Land and the Bible, New York, 1888, Vol. I, pp. 460 – 461.

لحدودها ذكرت أن حدها من القبلة دار الشوانى التاجر بقيسارية القدس[١]. هذه القيسارية كانت تشتمل على صفى حوانيت، بعضها وقف على الحرم القدسى الشريف، وبعضها وقف على المدرسة والخانقاه اللتين أنشاهما الأمير سيف الدين تنكز، رحمه الله[٢]. والحقيقة أننا نلاحظ أن القيسارية من حيث تكوينها لم تكن تختلف كثيرا عن الخان أو الوكالة، كذلك كانت تؤدى نفس الغرض، وهو إلى جانب مهمة البيع والشراء، فقد كانت بمثابة نزل للتجار ومحل إقامتهم، فضلا عن أنها مخازن لتجارتهم ولحفظ أموالهم[٣].

أما الخان فقد كان من المؤسسات التى ارتبطت بالأسواق والتجارة أيضا، وهو مبنى ضخم يتوسطه فناء على هيئة رواق مغطى حيث يحفظ التجار بضائعهم، ويجدون فى الخان المأوى لهم ولدوابهم خلال رحلتهم، وحتى القرن الخامس عشر الميلادى تعددت تلك الخانات وأصبحت من أهم مؤسسات التجارة الداخلية والخارجية[٤]. وقامت بدور مهم فى مجال تقديم الرعاية لكثير من طبقات المجتمع المقدسى فى ذلك العصر سواء داخل المدينة أو خارجها. وفى خارج المدينة عادة ما كانت الخانات تبنى على هيئة قلاع ذات أبواب ضخمة، وتحتوى على غرف للمسافرين ومخازن للبائع، ودكاكين واسطبلات للدواب، ومن أمثلة الخانات خارج مدينة القدس: الخان الأحمر بين القدس وأريحا، وخان اللبن بين القدس ونابلس، وخان المنية على بحيرة طبرية، عمره الأمير سيف الدين تنكز، وكان المسافرون من دمشق ينزلون فيه فى طريقهم إلى بيت المقدس[٥].

وقد بلغ عدد ما أمكننا التعرف عليه من خانات القدس فى ذلك العصر ستة عشر خانا، من هذه الخانات ثلاثة وقفها ثلاثة من سلاطين المماليك وهم الظاهر بيبرس، وبرقوق، والمؤيد شهاب الدين أحمد بن إينال، وواحد وقفه الأمير سيف الدين تنكز نائب الشام، وآخر وقفه الأمير ناصر الدين بن دالغادر من أمراء سلاجقة الروم. أما الخان

---

(١) د. كامل العسلى: وثائق مقدسية، جـ٢، ص٢٧١.

(٢) ابن فضل الله العمرى: مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار، جـ١ تحقيق أحمد زكى باشا، طبع دار الكتب المصرية ١٩٢٤، ص١٦٢؛ د. على السيد: المقدس، ص٢٠.

(٣) د. نعيم زكى: طرق التجارة الدولية، ص ٢٨٧؛ د. على السيد: القدس، ص٢٠٦.

(٤) د. نعيم زكى: نفسه، ص٢٩٢ ـ ٢٩٤ .

(٥) أحمد سامح الخالدى: المعاهد المصرية فى بيت المقدس، القدس ١٩٤٦م، ص٩؛ د. كامل العسلى: من آثارنا فى القدس، عمان، ١٩٨٢، ص ٢٩ ـ ٤٠.

الذى أنشأه السلطان الظاهر بيبرس عندما زار القدس سنة ٦٦٨ هـ، وعرف بخان الظاهر، فقد أوقف عليه بعض القرى فى فلسطين ودمشق، وجعل به فرنا وطاحونا، وشرط فيه أشياء من فعل الخير مثل تفرقة الخبز على بابه وإصلاح نعال النازلين به[1]. أما الخان الذى أنشأه السلطان برقوق ويعرف بخان السلطان فقد كان قيسارية فعمّرها وحولها إلى خان، وقد قام فان برشام بنشر وثيقة وقفه المسجلة على لوحة من الرخام على بابه فى أربعة سطور بخط النسخ جاء فيها:

١ - بسم الله الرحمن الرحيم جدد هذه القيسارية المباركة وقف حرم القدس

٢ - الشريف مولانا السلطان الملك الظاهر أبو سعيد خلد الله ملكه

٣- بنيابة مولانا ملك الأمرا بيدمر كافل الممالك بالشام عز الله أنصاره

٤ - إنشاء الفقير إلى الله تعالى السيفى أصنبغا بن بلاط ناظر الحرمين الشريفين فى سنة ثمان وثمانين وسبعمائة[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الخانات فى العصر المملوكى كانت تمثل استثمارات جيدة، ولذلك فإن العديد من الأمراء ورجال الأعمال أنشأوا الخانات فى القدس، ثم وقفوها على كثير من المؤسسات الدينية أو الخيرية، أو على الفقراء عامة، ابتغاء وجه الله تعالى، ومنهم من وقف على الخانات أوقافا عديدة من عقارات وأراضى زراعية أو منشآت أخرى، ينفق من ريعها على تعمير الخان والإنفاق عليه. أضف إلى ذلك أن هذه الخانات كانت بها طواحين لطحن الغلال للنازلين بالخان وربما لأهل المنطقة المجاورة، وبعضها كان به بعض الورش الصغيرة فى الدكاكين الممتدة بطول واجهة الخان للغزل والصباغة أو لصنع الزجاج، وبعضها كان به معاصر لعصر الزيتون، ومصابن لصناعة الصابون، وتزويد النازلين بالخان وسكان المناطق المجاورة باحتياجاتهم منها. وكما كان الكثير منها موقوفا على الحرمين الشريفين بالقدس والخليل، فإن البعض منها كان موقوفا على الحرمين فى مكة المكرمة والمدينة المنورة. ووجد على بعض أبواب هذه الخانات عدد من الأسبلة تقدم الماء بل والطعام لعابرى السبيل مجانا، وخصوصا تلك الخانات التى تقع على الطريق التى

(١) مجير الدين الحنبلى نفسه، جـ٢، ص٤٣٤.

(2) Van Berchem: Herusalem Ville, Le Caire 1922, p.300

تربط بين القدس وغيرها من البلدان، مثل خان بنى سعد على الطريق المتجهة إلى نابلس[١].

ثم تأتى الرباع كواحدة من المنشآت المعمارية الضخمة التى لعبت دورا مهما فى مجال رعاية أبناء مدينة القدس بوجه عام، وأصحاب الورش، وأرباب الصناعات والحرف المختلفة بوجه خاص. وإذا كان سلاطين وأمراء المماليك وأهل الخير واليسار قد حبسوا الكثير من الأوقاف على المؤسسات الصوفية، والتى نزل بها الصوفية رجالا ونساء، وأجريت عليهم الرواتب النقدية والعينية باعتبارهم يمثلون شريحة كبيرة نوعا ما من سكان مدينة بيت المقدس فى ذلك العصر، فإن هناك الكثير من الجهود التى بذلت لبناء العديد من "الرباع"، وهى ما يمكن أن نسميها فى عصرنا الحالى بالمجمعات السكنية الضخمة أو المساكن الشعبية زهيدة الأجر. وهى التى انتشرت فى القدس فى ذلك العصر، وكانت تخدم غرضين معا، أولهما توفير السكنى الرخيصة لشريحة ضخمة من سكان المدينة وبخاصة من صغار التجار والباعة وأرباب الصناعات والحرف المختلفة. والمعروف أن هذه الطبقة تمثل الطبقة الدنيا فى المجتمع فى ذلك العصر، وفى نفس الوقت تمثل أغلبية السكان. أما الغرض الثانى من إنشاء تلك الرباع فهو وقفها على المؤسسات العامة من "ربط" أى منازل الصوفية، و"مكاتب" أو كتاتيب، و"مدارس" و "مياضئ أو مطاهر" وغيرها من جهات البر المختلفة[٢].

كما تبرز أوجه الرعاية فى تصميم تلك الرباع بما تميزت به من ضرورة الحرص على وجود صحن أو فناء مكشوف يتوسط كتلة المبنى، وتلتف حوله بقية الوحدات المعمارية كى تستمد منه معظم حاجتها من الإنارة والتهوية، فضلا عن أنه كان يؤدى عدة وظائف بالغة الأهمية منها تلطيف حدة الضوء، ومنها أنه كان بمثابة مرشح للهواء الذى كثيرا ما يحمل الغبار والأتربة فى كثير من أوقات السنة، كذلك كان هذا الفناء يساعد كثيرا على تخفيف ضوضاء الشوارع والطرق. كما أنه يختزن الدفء فى الشتاء إذا أغلقت أبواب الربع والفتحات الخارجية لتمنع مرور تيار الهواء. وكان يحدث عكس ذلك فى الصيف فيساعد

(١) د. كامل العسلى: من آثارنا فى بيت المقدس، ص٦٩ ـ ٩٦.

(٢) د. على السيد على: "الرعاية الاجتماعية فى مكة المكرمة عصر سلاطين المماليك" مجلة التاريخ والمستقبل، كلية الآداب، جامعة المنيا، يناير ١٩٩٦، ص ٢٤٥.

على تلطيف شدة القيظ، ويزيد من نفعه لهذا الغرض إذا ما زرعت فيه بعض الأشجار، أو توسطته نافورة أو حوض ماء، وهو ما تميزت به الرباع فى بلاد الشام بوجه عام، ومدينة بيت المقدس بوجه خاص فى ذلك العصر[١].

وبالإضافة إلى الفناء أو الصحن الذى كان يتوسط الربع، فإن الطابق الأرضى منه كان عبارة عن عدة حوانيت ووكالات للتجار، ولكل ربع باب يتصل مباشرة بسلم داخل واجهة البناء المشرفة على الطريق العام، بواسطته يصعد السكان إلى مساكن الربع التى تؤجر لهم بأجور زهيدة شهرية. ولقد تعددت هذه الرباع بشكل كبير فى مدينة بيت المقدس، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الربع الذى أوقفه السلطان صلاح الدين الأيوبى على الخانقاه الصلاحية، وكان مجاورا لدار البطرك بالقدس الشريف [٢]. كما أن الربع باعتباره مجمعا سكنيا كان مزودا بطاحون لطحن الغلال، وفرن لإعداد الخبز اللازم للقاطنين، وإسطبل لإيواء الدواب الخاصة بهم نظير رسم بسيط يتم تحصيله منهم، وأحيانا يزود بحمام، أو بعبارة أخرى فإن الربع بمشتملاته كان عبارة عن مبنى يكفى معظم احتياجات سكانه[٣].

الإشراف على الأسواق

من الطبيعى أن تخضع أسواق بيت المقدس والمؤسسات التى تخدم التجارة لرقابة الدولة التى تمثلت فى عدة أشكال، منها أنه كان لكل سوق من أسواق المدينة شيخ، وهؤلاء الشيوخ كانوا يعينون من قبل نائب السلطنة فى المدينة من بين أعيان التجار، وكان الشيوخ مسئولين عن النظام ومنع الاحتيال وكذلك جمع الضرائب التى تفرض على أهل السوق[٤]. كذلك كان كل شيخ منهم مسئولا عن أبناء حرفته، فهو المسئول عن رعاية المرضى والفقراء من أبناء حرفته، وتحديد أجورهم، وتحديد مواصفات كل سلعة ومستوياتها، كذلك يتدخل فى تحديد سعرها [٥].

---

(١) د. فريد شافعى: العمارة العربية فى عصر الولاة، القاهرة ١٩٧٢، القسم الأول، ص٢٩.

(٢) د. كامل العسلى: وثائق مقدسية، جـ١، ص٩١ ـ ٩٢ .

(٣) المصدر السابق: نفسه، جـ١، ص٩١ ـ ١ , ٩٣

(٤) د. على السيد على: القدس فى العصر المملوكى، ص٢١١: Lapidus: Op.Cit. p.96

(5) Bayard Dodge: Muslim Education in Medieval Times, Washington, 1962.p.5.

هذا بالإضافة إلى وجود عدد ممن كان يطلق عليهم عرفاء الأسواق، والذين كانوا بمثابة مساعدين للمحتسب، يعرفهم كيف يتصرفون بين يديه وكيف يخرجون فى طلب الغرماء[١]. والوثيقة رقم ٢٠ المؤرخة فى ٥ صفر سنة ٧٦٨ هـ تذكر عريف سوق التجار بالقدس الشريف، وهو أحد أعوان المحتسب، حيث لا يمكن للمحتسب أن تدخل الإحاطة بأفعال السوق تحت وسعه، ولذا كان يجعل لأهل كل صنعة عريفا من صالح أهلها، خبيرا بصناعتهم، خبيرا بغشوشهم وتدليساتهم، ويكون مشهورا بالثقة والأمانة، ويكون مشرفا على أحوالهم، ويطلع المحتسب على أخبارهم، وما يجلب إلى سوقهم من السلع والبضائع وما تستقر عليه الأسعار[٢].

أنواع التجار

أول نوع من تجار مدينة بيت القدس فى ذلك العصر هو التاجر "السفّار" ، والذى جاء ذكره فى الوثيقة رقم ٢٠ من وثائق الحرم القدسى الشريف، المؤرخة فى ٥ شهر صفر سنة ٧٦٨هـ. وكان هذا التاجر يدعى "جعفر بن محمد بن أبى بكر السفار من القدس الشريف". والسفّار لقب للتاجر، ويطلق على تجار الدرجة الثانية ، وخاصة المتجولين يسمى كذلك "الركّاض"، ويتضح من الكتابة التى جاءت على ظهر الوثيقة أن صاحب الوثيقة كان يلقب بجعفر المكارى، أى الذى يبيع متجولا ويحمل بضاعته على دابة كالحمار أو غيره[٣].

ومن المعروف أن مدينة بيت المقدس فى العصور الوسطى بوجه عام وعصر سلاطين المماليك بوجه خاص لعبت دورا مهما فى ازدهار طرق القوافل التجارية بين مصر والشام، كأحد أهم المزارات السياحية الإسلامية والمسيحية، ولما تميزت به من العديد من الأسواق

---

(١) ابن الأخوة: كتاب معالم القربة فى أحكام الحسبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م، ص ٣٢١.

(٢) د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص٤٩؛ الشيزرى: نهاية الرتبة فى طلب الحسبة، بيروت، دار الثقافة، بدون تاريخ، ص١٢.

(٣) د. محمد عيسى صالحية : نفسه، ص٤٩ ـ ٥١؛ عن التاجر السفار انظر: الأسيوطى "محمد بن أحمد المنهاجى" جواهر العقود ومعين القضاة والشهود، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥م، جـ٢، ص ٥٩٧.

التى أمدت سكان المدينة وزائريها من الحجاج والتجار بما يحتاجون إليه، مما استتبع بالضرورة وجود نوع من التجار الذين يمكن تصنيفهم تحت اسم "التاجر الخزان"، أى الذى يقوم بشراء السلع فى موسمها مع كثرة البائعين لها، ثم حفظه لتلك السلع إلى الوقت المناسب للسفر بها، وهذا النوع من التجار هم "أحوج الناس إلى ضرورة المعرفة بأحوال البضائع فى أماكنها وبلادها وكثرتها فيها أو قلتها ورخصها أو غلائها وتوفر ريعها وسلامته أو نقصانه أو عطبه، وانقطاع الطريق أو أمنها، وذلك باستطلاع الأخبار والتقصى من الركبان فإنه ما نفقت قط بضاعة من كثرة وإنما تنفق من قلتها بالإضافة إلى طلابها" [١]. هذا النوع من التجار كان عليه قبل السفر أن يشترى البضائع على دفعات، بين كل دفعة يشتريها والأخرى فترة زمنية تقدر بخمسة عشر يوما، وذلك خشية تقلب الأسعار ارتفاعا أو انخفاضا. كما أن هذا النوع من التجار يتجنب التنقل بمفرده، فقد كان هؤلاء التجار يقومون بتنظيم القوافل غالبا عن طريق الاتصال الشخصى الذى يتحدد فيه موعد التجمع والرحيل، ومواعيد الوصول التى تتفق مع احتياجات أسواق التوزيع[٢].

والنوع الثالث من تجار مدينة بيت المقدس يمكن أن نصنفهم تحت اسم "التجار المحليون"، وهم عدة فئات، كل فئة تتاجر فى سلعة بعينها، ومن بينهم بائعى العطور والبخور، وفئة تجار الشمع والصابون، ولكل منهم سوق معينة. ثم تجار خيوط الغزل والتوابل وكل أنواع السلع الشرقية والغربية. وفى عصر سلاطين المماليك كان تجار التوابل والنسيج من الطبقات الثرية بوجه عام[٣].

نظام البيع

إن الوثائق الخاصة بالمعاملات من بيع وشراء فى مجموعة وثائق الحرم القدسى الشريف تلقى كثيرا من الأضواء على طرق التعامل والأساليب التى كانت متبعة فى تلك

---

(١) شيخ الربوة: كتاب نخبة الدهر فى عجائب البر والبحر: ليبزج ١٩٢٣، ص ٤٨.

(٢) المصدر السابق: نفسه، ص٤٩؛ كلود كاهن: الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية، ترجمة أحمد الشيخ ، دار سينا، القاهرة ١٩٩٥، ص١٧٥؛ د. على السيد على : "طريق القوافل القاهرة دمشق عصر الحروب الصليبية"، بحث مقدم لندوة اتحاد المؤرخين العرب ٢١ ـ ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠ بالقاهرة، ص ٧ ـ ٨.

(٣) د. نعيم زكى: نفسه، ص٣٠٥.

العمليات، أو فن البيوع. فهى تعطينا فكرة عن وثائق البيع أو وثائق المبايعة والتى كان يشترط فيها ذكر المشترى والبائع، وهل تبايعا بأنفسهما أو بوكيليهما، أو أحدهما بنفسه والآخر بوكيله. ثم ذكر الشيء المبيع إن كاملا أو حصة منه، وجريان المبيع فى ملك البائع أو المبيع عليه حين صدور البيع، ووصف الشيء المبيع بما يخرجه عن الالتباس والاشتباه، وتحديد المبيع من جهاته الأربع خصوصا إذا كان عقارا، وذكر الثمن، ونوع النقود المتداولة، وهل هى دنانير ذهبية أم دراهم فضية، وكذا الفلوس النحاس. كما جرت العادة على تنصيف المبلغ زيادة فى الحيطة والحذر، وهو تقليد يكاد يظهر فى معظم وثائق الحرم القدسى الشريف، كذلك كان يجب ذكر التسليم والتسلم، والتخلية والتفرق بالأبدان عن تراض، وضمان الدرك.. أى أن أية ملاحقة أو تبعية أو مطالبة تلحق أو تحدث بعد عقد البيع، يلزم البائع بسدادها، كما يتم ذكر معرفة المتعاقدين بما تعاقدوا عليه المعرفة الشرعية النافية للجهالة، وذكر التاريخ، وأخيرا شهادة الشهود، والذين كان يتراوح عددهم ما بين سبعة شهود وشاهدين[١].

وفى حالة دفع جزء من الثمن وتأجيل جزء آخر كان يتم ذكر ذلك، فقد جاء فى الوثيقة رقم ٢٢٠ المؤرخة فى ١٨ شعبان سنة ٧٤٥ هـ وهى من وثائق حصر الإرث، أن صاحب الوثيقة ويدعى أحمد بن موسى بن راجح البصروى كان له "فى ذمة عيسى بن محمد المغيرى، بقية ثمن دار مبلغ ماية درهم وخمسين درهما.." [٢]. كما تذكر الوثيقة رقم ٤٩٤ أن صاحب الوثيقة تسلم "سبعة عشر درهما من ثمن حمار باعه بأربعين درهما" [٣].

ومن الملاحظ أيضا أن نظام البيع بالأجل شمل العديد من عمليات البيع والشراء وكان منتشرا فى القدس فى ذلك العصر. فالوثيقة رقم ٣٧٦ والمؤرخة فى ١٥ رمضان سنة ٧٩٥هـ تشير إلى أن أحد أبناء بيت المقدس ويدعى "محمد بن يعقوب التاجر بالقدس الشريف والقاطن بدار ابن شاهين بحارة صهيون" قد أقر وهو على فراش الموت وفى حضور بعض الشهود "أنه فى ذمته لمحمود بن يونس التاجر مبلغ ستين درهما نصفها ثلاثون ، وفى ذمته أيضا لعبد الرحمن بن محمد بن على المصرى القطان مبلغ ثلاثين درهما،

(١) د. محمد عيسى صالحية: نفسه ، ص٦٣ ـ ٦٨؛ د. كامل العسلى: نفسه، جـ١، ص٢٤٨ ـ ٢٥٢.
(٢) د. محمد عيسى صالحية: نفسه: ص ١١١.
(٣) المصدر السابق : نفسه، ص١١١.

وفى ذمته لأحمد النينى ستة دراهم، وذكر أن لـه عنـد سليمان بـن سمعـان المتشـرف مبلغ ثلاثين درهما مقسطة فى كل أسبوع درهم ، وله أيضا عند محمـد بن أحمـد بـن أبـى ريـش مبلغ أربعين درهما نصفها عشرون درهما فى كل جمعة درهمين، وله عند محمد يعرف بابن الشحادة ثلاثـين درهمـا مقسطـة فـى كـل أسـبوع درهم واحـد". واضـح مـن هـذه الوثيقـة أن صاحبها من تجار الأقمشة، وكما يتضح من محتويات الوثيقـة فقـد كانـت كل معاملاته بالأجل، وأن نظام الدفع كان يتم إما إسبوعيا وعادة كل يوم جمعة، وإمـا شهريا[١].

ولم تكن تلك الطريقة من التعامل قاصرة على الرجال، بل شملت النساء كذلك، فهذه الوثيقة رقم ١٦٣ بتاريخ ٩ ذى القعدة سنة ٧٩٣هـ ، وهى وثيقة حصر موجودات سيدة تدعى جوهرة بنت صلاح بن أبى بكر، أقرت وهى على فراش الموت" أن فى ذمتها لمحمد بن الجوخى التاجر بالقدس الشريف سبعة وثمانين درهما، وللدلالة المشرفية خمسة وثلاثين درهما" [٢].

ومن الملاحظ أيضا أن أهل القدس استخدموا طريقة القرض الحسن فيما بينهم، ولضمان الحقوق فقد كان يتم كتابة ورقة بالدين تسمى "حجة". فالوثيقة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٨ محرم سنة ٧٩٣هـ وهى وثيقة حصر موجودات جاء بها أن ضمن ما تم حصره "حجة على محمد بن كيكلدى لحسن بن محمود بمبلغ عشرين درهم" .. و"حجة على حسن بن على بن جمعة الدمشقى للحرمة حياة بنت بدر الدين بن أبى بكر بمبلغ أربعمائة درهم، وحجة على عايشة بنت اينبك باسم الحاجة خاتون بنت عمر بمبلغ أربعين درهما، وحجة على شخص يسمى إسماعيل بن عيسى بن أحمد التركمانى باسم حسن بن محمود ابن عبد الله التركمانى بمبلغ مايتا درهم نصفها ماية درهم وحجة على موسى بن يعقوب ابن حسن العجمى الحلوانى باسم الحاج محمد بن مراد بن مجمود العجمى السقا بمبلغ مايتا درهم وسبعون درهما " [٣]. ومن الواضح أن هذه الحجج كان يتم الاحتفاظ بها عند شخص مؤتمن من الطرفين، أو يعتبر بمثابة وكيل عن أصحاب الديون إلى حين تحصيل

(١) د. كامل العسلى: وثائق مقدسية، جـ١ ص٨٧ ـ ٩١ .
(٢) د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص٨٥.
(٣) د. كامل العسلى : نفسه، جـ٢ ص ٨٧ ـ ٩١ .

مبالغ القروض هذه. وعن الوقت الذى يحين فيه سداد القرض، ففى بعض الوثائق لم يتم النص على ذلك، ويبدو أنه كان يترك تحديده لحين ميسرة، ففى الوثيقة رقم ٢٠١ جاء بها أن المعلم على بن محمد بن عبد الله البغدادى الخياط المقيم بالقدس الشريف اقترض من شخص يدعى "شمس الدين محمد بن على بن فهد الحموى مبلغا من الدراهم الفضة الجارية فى معاملة يوميذ خمسة وثمانين درهما، نصفها اثنان وأربعون ونصف درهم على سبيل القرض الشرعى" وبذلك شهد الشهود. ولكن هناك وثيقة تثبت أنه كان من حق المقرض أن يطالب بسداد القرض فى أى وقت يشاء. فالوثيقة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة سنة ٧٩٧هـ تذكر أن أحد أبناء القدس ويدعى الحاج محمد بن عبد الخالق بن محمد القدسى الطحان، قد اقترض من أحد التجار ويدعى ناصر الدين محمد بن المرحوم علاء الدين على الحموى التاجر بالقدس الشريف من الدراهم الفضة معاملة يومئذٍ تسعة وثلاثين درهما نصفها تسعة عشر درهما ونصف، هذا المبلغ على سبيل القرض الحسن أو القرض الشرعى، كما نصت الوثيقة على أنه من حق الدائن أن يطالب المدين بالمبلغ متى شاء [١].

وينبغى أن نشير إلى أنه لم يكن الهدف من القرض الحسن أو القرض الشرعى حسبما جاء فى الوثائق هو أن يكون الدخل الشخصى من العمل، وتشجيع مواجهة احتمالات المكسب والخسارة أثناء ممارسة النشاط الاقتصادى فحسب، بل واضح من الوثيقة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٢ صفر سنة ٧٨٧ هـ أن الهدف من هذا القرض الشرعى هو منع استغلال حاجة المحتاجين الذين تضطرهم ظروفهم إلى الاقتراض[٢]. كما لم تكن عملية الاقتراض قاصرة على التجار وأرباب الحرف، بل انتشرت حتى بين أفراد الأسرة الواحدة. ففى الوثيقة المشار إليها آنفا أقرت الزوجة بأن فى ذمتها لزوجها "بطريق القرض الشرعى من الدراهم الفضة الجارية فى المعاملة الشامية ما يتى درهم نصفها ماية درهم واحدة" [٣].

---

(١) د. كامل العسلى: نفسه، جـ٢، ص ٣٤ ـ ٣٧.

(٢) د. زينب الأشوح: الاقتصاد الوضعى والاقتصاد الإسلامى، القاهرة ١٩٩٧، ص١٢٢.

(٣) د.كامل العسلى: نفسه، جـ٢، ص ١١١ .

ومن الملاحظ أيضا أن عمليات الاقتراض بضمان كانت معروفة ومنتشرة بين أفراد المجتمع فى بيت المقدس فى ذلك العصر، فالوثيقة رقم ١٦٣ بتاريخ ٩ ذى القعدة سنة ٧٩٣هـ ، وهى إحدى وثائق حصر موجودات إحدى النساء المقدسيات، وقد كانت مريضة على فراش الموت والتى أقرت أن ضمن ما تمتلكه "زوج حلق بلولو، الواحدة رهن عند صدقة التاجر الحلبى والأخرى مع الدلالة المشرفية رهن على ثلاثة دراهم.. "[١].

النقود المتداولة

من المعروف أن مدينة بيت المقدس لم يكن لها نظام نقدى منفصل عن دولة سلاطين المماليك، وهذه الحقيقة تؤكدها المصادر المعاصرة، فالقلقشندى - وهو معاصر - فى حديثه عن القدس يقول: "ومعاملتها بالذهب والفضة والفلوس على ما تقدم فى معاملة دمشق" [٢]. كذلك من المؤكد أيضا أن أحدا من ولاتها أو نوابها بعد أن تحولت إلى نيابة للسلطنة لم يقم بسك عملة خاصة، بدليل أن الدينار الجديد والذى يطلق عليه اسم "الأشرفى" نسبة إلى السلطان الأشرف برسباى ظل هو العملة الذهبية فى كل من مصر والشام جميعها حتى نهاية العصر المملوكى[٣]. كذلك يؤكد لنا ابن فضل الله العمرى ، وهو معاصر - أن معاملتها على أيامه كانت الدراهم "ثلثاها فضة والثلث نحاس" ، إلا أنه يذكر أنه وجد بها نوع من "الدراهم السوداء" والدرهم منها "ثلث دراهم" مما قيمته أى قيمة الدرهم ثمانية عشر حبة خروب - الخروبة ثلث قمحات .. والدرهم قيمته ثمانية وأربعون فلسا".. وهذه الدراهم السود لم تستخدم فى المعاملات فى الديار المصرية ولكنها دراهم اسمية[٤]. وكانت تلك الدراهم السود معروفة فى الإسكندرية لكنها ربما أقل من

---

(١) د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٨٥ .

(٢) صبح الأعشى فى صناعة الإنشا ، طبع المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩١٤، جـ٤، ص٩٩.

(2) Asthor: op.cit., p.324.

(٤) مسالك الأبصار، جـ٥، ورقة ٦٨، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم جـ٤٣٧٦ ؛ د. على السيد على: القدس، ص٢٢٨.

الدراهم السود فى القدس، حيث يذكر نفس المصدر أن الدرهم منها فى الإسكندرية يعادل نصف درهم من الدراهم التى ثلثاها فضة والثلث نحاس[١].

وإلى جانب تلك العملات المحلية من درهم ودينار وفلس، فقد عرفت القدس كثيرا من العملات الأجنبية، وتنوعت النقود المتداولة فيها تنوعا يتناسب مع العناصر والأجناس التى كانت تفد إليها، وبخاصة من الحجاج الوافدين من الغرب الأوربى، وغيرهم من البلاد الأخرى، ويؤكد لنا كثير من الرحالة أن العملات التى عرفت فى الغرب الأوروبى كانت متداولة فى بيت المقدس ومعروفة، من ذلك ما يرويه لنا الرحالة فابرى والذى زارها أواخر القرن الخامس عشر الميلادى، أن العملات الفضية الألمانية والتى عليها علامة الصليب وهى من الفضة الجيدة كانت مستعملة[٢].

كذلك عرفت القدس "الدوكات" وهى عملة بندقية سكتها البندقية عام ١٢٩٤م، وقبل ذلك كانت تستخدم فى معاملاتها فى الشرق "الفلورين" وهى عملة فلورنسة الذهبية، والتى جاء ذكرها فى إحدى الوثائق وهى الوثيقة رقم ١٩٧ تحت اسم "افلورى ذهب" وهى ترجمة لكلمة Flori أو Florino الإيطالية [٣]. كما عرفت القدس الدينار الصورى، فقد جاء فى الوثيقة رقم ٥٠٣ بتاريخ ٤ ذى القعدة سنة ٧٤٥ هـ أن صداق الزوجة "من الذهب ستة وثلاثون دينارا صورية ..". والدينار الصورى هو تقليد للعملة الذهبية الإسلامية قام بسكه الصليبيون فى مدينة صور، وعرف أيضا باسم الدينار المشخص لنقش الصلبيين صور ملوكهم عليه، وراج فى تعاملاتهم المختلفة فى الشرق الأدنى فترة الحروب الصليبية[٤].

كما تثبت الوثيقة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٢ صفر سنة ٧٨٧ هـ أن الدنانير الهرجة وهى دنانير ذهبية كانت تستعمل خاصة فى الحلى والأساور والعقود وغيرها، بأن يصاغ فى أطرافها حلقات صغيرة أو يجعل فى جوانبها ثقوب ـ هذه الدنانير دخلت فى المعاملات أيضا. فقد أقرت الزوجة فى هذه الوثيقة أنها تسلمت من زوجها وصار إليها مؤخر

---

(١) المصدر السابق: نفسه، والصفحة ذاتها.

(2) The Book of the Wandeing of. Vol. II. P.138.

(٣) د. كامل العسلى: نفسه، جـ٢، ص٤٢؛ د. على السيد على : القدس، ص٢٣٠.

(٤) د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص١٠٥.

صداقها "من زوجها المسمى أعلاه من الذهب الهرجة المصرى المسكوك أربعين مثقالا ـ دينارا ـ نصف ذلك عشرون مثقالا ذلك مؤخر صداقها على زوجها.."[١].

وجدير بالذكر أيضا أن بيت المقدس قاست مثل غيرها من المدن من أثر التلاعب فى سك العملات سواء الذهبية أم الفضية وما كان يحدث فيها من غش، من ذلك على سبيل المثال ما يذكره عمدة مؤرخى ذلك العصر، وهو المقريزى من أن المعاملات المالية كانت مستقرة منذ بداية عصر سلاطين المماليك، وبخاصة عصر السلطان الظاهر بيبرس الذى ضرب الدراهم الظاهرية نسبة إليه "وجعلها كل ماية درهم من سبعين درهما فضة خالصة وثلاثين نحاسا وجعل رنكه على الدرهم وهو صورة سبع فلم تزل الدراهم الكاملية ـ نسبة إلى الملك الكامل ابن العادل الأيوبى والتى سكها سنة ٦٢٢هـ ـ والظاهرية بديار مصر وديار الشام إلى أن فسدت سنة إحدى وثمانين وسبعمائة بدخول الدراهم الحموية فى إمارة الملك الظاهر برقوق قبل سلطنته .. فلما تسلطن .. أكثر من ضرب الفلوس وأبطل الدراهم فتنا قصت حتى صارت عرضا ينادى عليه فى الأسواق" كذلك يؤكد أن تغيير النقود ونقصان قيمة الفضة فيها كان يصحبه كثير من القلاقل والاضطرابات الاقتصادية، وبخاصة فى المعاملات فى الأسواق والإيجار وأسعار السلع وما إلى ذلك[٢]. وهذا ما تؤكده الوثائق فى كثير من العبارات مثل: "الدراهم الوازنة الجارية فى المعاملة يومئذٍ بالشام المحروس"، أى الدراهم التى يتعامل بها الناس بأمر من السلطان أو مشرف دار الضرب بعد موافقة السلطان[٣]. أو عبارة "الدراهم المتعامل بها يومئذ"[٤].

كما يذكر المقريزى فى حديثه عن سنة ٨١٥ هـ/ ١٤١٢م عقب مقتل السلطان فرج بن برقوق أن الدراهم التى كان يتم التعامل بها كان نصفها فضة ونصفها نحاسا، واستمر إنقاص الفضة منها إلى أن صارت الفضة عشر الدرهم والتسعة أعشار من النحاس، مما

---

(١) د. كامل العسلى: نفسه، جـ ٢، ص ١١١.

(٢) عن ذلك راجع المقريزى: شذور العقود فى تاريخ النقود، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٣٦، ١٢ج، ورقة ١٠؛ د. على السيد على: القدس، ص٢٢٩.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٣٢٦، د. محمد عيسى صالحية، نفسه، ص٥٨ ـ ٦٦.

(٤) د. كامل العسلى: وثائق مقدسية، جـ١، ص١١٩.

أدى إلى ارتفاع سعر الذهب بشكل كبير، بحيث ارتفع الدينار من خمسة وعشرين درهما، إلى خمسة وخمسين درهما. وبذلك اختلت العلاقة النسبية المعروفة منذ أوائل العصر المملوكى، وهى أن الدينار كان يزن عادة ٤,٢٣ جراما من الذهب، والدرهم ٢,٩٧ جراما من الفضة. أما الفلوس النحاس فكان كل درهم يساوى ٢٤ فلسا [١].

ومن المرجح أن تكون عمليات التغيير فى قيمة العملة قد صحبها نشاط كثير من مزيفى النقود المعروفين "بالزغلية"، وإن كانت المصادر التى بين أيدينا لم تشر من قريب أو بعيد إلى ذلك. إلا أنه من الطبيعى أن تتأثر مدينة بيت المقدس بما كان يحدث حولها فى بلدان السلطنة المملوكية وبخاصة العاصمة. فالسلاطين أنفسهم ساعدوا على ذلك الاضطراب فى العملة وقيمتها، وبخاصة السلطان برسباى ومن أتى بعده من سلاطين المماليك، فبعد احتكاره لكثير من أنواع المتاجر عمل على إنقاص معدل العملة، سواء من الذهب أو الفضة أو النحاس، مع الاحتفاظ بقيمتها الاسمية، وقد حذا حذوه كثير من السلاطين من بعده، مما ساعد على زيادة التدهور الاقتصادى الذى شهدته البلاد [٢].

وجدير بالملاحظة أن التدهور فى العملة المملوكية كان مرجعه إلى عدة اعتبارات، منها سوء الأحوال الاقتصادية التى شهدتها البلاد منذ عهد الجراكسة (١٣٨٢ ـ ١٥١٧م)، والذى نجم عن عدم الاهتمام بالإنتاج الزراعى والأرض الزراعية والاعتماد على التجارة الخارجية، فلما انهارت التجارة الخارجية صحب ذلك انهيار الإنتاج الزراعى، وبالتالى الصناعى، فضلا عن أن كثرة الحروب الداخلية والخارجية التى شنتها دولة المماليك سببت الاستنزاف الدائم لمواردها الاقتصادية وما أدى إليه ذلك من تلاعب السلاطين بالعملات، وخاصة بعد قلة ما كان يصل من الذهب من السودان، وخصوصا بعد وصول البرتغاليين إلى ساحل غانا عام ١٤٦٠م ومقايضتهم الأهالى بسلعهم على الذهب، واتجاه هذا الذهب إلى المحيط الأطلسى وليس إلى البحر المتوسط، فشحت العملات الذهبية من مدن إيطاليا، ثم بالتالى من مصر وبلاد الشام. ومما لا شك فيه أن كمية الفلوس التى كانت تسك من النحاس أيضا قد تأثرت فى أواخر عصر سلاطين المماليك

---

(١) المقريزى: السلوك، جـ٤، ٢٣٢؛ د. كامل العسلى: نفسه، ص١٢٤.

(٢) د. نعيم زكى: نفسه، ص ٣٥٦ ـ ٣٥٨؛ د. على السيد على: القدس، ص٢٢٩ ـ ٢٣٠.

حيث قل ورود النحاس الذى كان يجلبه البنادقة نتيجة لسياسة الاحتكار التى اتبعها السلاطين، ومغالاتهم فى أسعار التوابل وغيرها من متاجر الشرق، فضلا عما أضرت به تلك السياسة من قلة كمية النقد الذى كان يتدفق على البلاد، وانخفاضه بنسبة كبيرة، مما كان له أكبر الأثر فى اضطراب المعاملات التجارية وبالتالى فى قيمة العملة[١].

المرتبات والأجور:

تلقى وثائق الحرم القدسى الشريف أضواءً جديدة على المرتبات والأجور فى بيت المقدس فى ذلك العصر، وهى معلومات نادرة المثال، فقد ذكرت الوثيقة رقم ٣ والمؤرخة فى مستهل شهر ربيع الآخر أن راتب أحد مؤدبى الأطفال فى كل شهر من شهور السنة هو "ثلاثون درهما نصفها خمسة عشر درهما" [٢]. كما جاء راتب قارئ الميعاد، وهو درس دينى للوعظ والإرشاد والحث على التقوى، فى المسجد الأقصى الشريف والصخرة الشريفة "خمسة عشر درهما نصفها سبعة دراهم ونصف"، على أن يقرأ ذلك بالصخرة الشريفة ليلتى الإثنين والخميس من كل أسبوع من بعد صلاة المغرب إلى وقت أذان العشاء، وبالأقصى الشريف ليلة السبت من كل أسبوع من صلاة المغرب إلى العشاء[٣].

وفى وثيقة وقف الأمير تنكز على مدرسته بالقدس كانت رواتب المدرسين والطلبة والقائمين على المدرسة على النحو التالى: المدرس، ستون درهما فضة، وفى كل يوم من الأيام رطلا واحدا من الخبز، المعيد، ثلاثون درهما فضة، وفى كل يوم من الأيام ثلثى رطل من الخبز، الفقهاء، أى الطلبة من الصوفية، لكل واحد من الفقهاء المنتهين فى كل شهر من الشهور عشرين درهما، وفى كل يوم من الأيام نصف رطل من الخبز، وإلى كل واحد من الفقهاء المتوسطين فى كل شهر من الشهور خمسة عشر درهما فضة وفى كل يوم من الأيام نصف رطل من الخبز، وإلى كل واحد من الفقهاء المبتدئين فى كل شهر من الشهور عشرة دراهم فضة، وفى كل يوم من الأيام نصف رطل واحد من الخبز، وشيخ المحدثين فى كل شهر من الشهور أربعين درهما فضة، وفى كل يوم من الأيام رطلا من الخبز، وقارئ الحديث النبوى الشريف، فى كل شهر من الشهور عشرين درهما فضة وفى كل يوم من

(١) د. نعيم زكى: نفسه، ص٣٦٠ـ٤١٣؛ د. على السيد على: القدس، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.
(٢) د. كامل العسلى: نفسه، جـ١، ص١٩٥ ـ ١٩٦.
(٣) المصدر السابق: نفسه، جـ١، ص ١٩٧ ـ ١٩٩؛ جـ٢، ص١٦٧، الوثيقة رقم ٦٠٣ .

الأيام نصف رطل من الخبز، وإلى كل واحد من جماعة المحدثين فى كل شهر من الشهور سبعة دراهم ونصف درهم، وفى كل يوم من الأيام نصف رطل من الخبز، وشيخ الصوفية فى كل شهر من الشهور ستين درهما فضة وثلث رطل من زيت الزيتون وثلث رطل صابون، وفى كل يوم من الأيام رطلاً واحدا من الخبز، وإلى كل واحد من الصوفية فى كل شهر من الشهور عشرة دراهم فضة وسدس رطل من زيت الزيتون وسدس رطل صابون، ويزاد الخادم والطباخ للطعام خمسة دراهم فضة. هذا إلى جانب ما كان يتم صرفه لكل واحد منهم من اللحم غير المطبوخ واللحم المطبوخ يوميا[١].

أما النساء المتصوفات فقد كانت رواتبهن على النحو التالى: شيخة رباط النساء عشرون درهما فى كل شهر، ونصف رطل من الخبز فى كل يوم من الأيام، القيمة والبوابة عشرة دراهم فضة فى كل شهر، ونصف رطل من الخبز فى كل يوم من الأيام؛ الفقيرات العجايز العشرة، سبعة دراهم ونصف درهم لكل منهم فى كل شهر، وثلث رطل من الخبز يوميا، قارئ القرآن العظيم، خمسة عشر درهما فى كل شهر من الشهور، ونصف رطل خبز يوميا، قيم الطهارة، عشرة دراهم فضة فى كل شهر من الشهور، ونصف رطل خبز يوميا، علما بأن الخبز كان من خبز الحنطة الطيب[٢].

كما جاء فى الوثيقة رقم ١٥ وتاريخها ١٧ صفر سنة ٧٦٥ هـ أن أجر قارئ القرآن على تربة أحد الأمراء ويدعى الأمير طاز الواقعة بطريق باب السلسلة (على الجانب الشمالى من الطريق) غير بعيد عن الحرم الشريف "خمسة عشر درهما" شهريا، مثله مثل بقية قراء القرآن الذين يحضرون للقراءة فى التربة المذكورة[٣].

ضمان حد الكفاية لكل فرد فى المجتمع

وتأتى الوثيقة رقم ٢١ والمؤرخة فى مستهل شهر صفر سنة ٧٧٧ هـ لتوضح لنا أنه كان من حق كل فرد فى مدينة بيت المقدس الحصول على حد الكفاية، الذى يكفل الحياة فى المجتمع. ففى هذه الوثيقة يطلب أحد أبناء بيت المقدس "صدقة من مرتب الرباط

---

(١) المصدر نفسه، جـ١ ص ١٠٦ ـ ١١٧.
(٢) المصدر السابق: نفسه، جـ١، ص ١١٨ ـ ١١٩.
(٣) المصدر نفسه، جـ١، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

المنصورى"، وعلى ظهر الوثيقة جاء أمر قاضى قضاة القدس الشافعى بمنحه تلك الصدقة، هذه الصدقة خرجت من ديوان الوقف، وهى عبارة عن أربعة أرغفة من الخبز كل يوم. وواضح من الوثيقة أن ديوان الوقف كان يخرج الكثير من أمثال هذه الصدقة للمحتاجين الذين يتم تسجيل أسمائهم فى الدفاتر الخاصة بهذا الديوان[١].

كما يدخل فى ضمان حد الكفاية لكل فرد إعداد السكن بأجر زهيد، وكما سبقه الإشارة فى حديثنا عن الرباع، وتوفير السكن لمن لا سكن له، فقد جاء فى الوثيقة رقم ٢٣ المؤرخة فى عشر بقين من شهر صفر سنة سبعين وسبعمائة طلب سكن فى إحدى دور الصوفية بالقدس، ومن الواضح أنه كان يتم فحص مثل تلك الطلبات والتحرى عن طالب السكن، وفى حالة التأكد من صحة ما أورده من معلومات وبيانات يتم توفير السكن اللازمة، وخصوصا إذا كان من الصوفية، وفى مثل هذه الحالة كان يتم عرض الطلب على قاضى القدس باعتباره مسئولا عن الأوقاف ليبت فى الأمر[٢].

كما أن الوثيقة رقم ٢٣٢من مجموعة وثائق الحرم القدسى الشريف تذكر لنا أن أحد أبناء بيت المقدس ويدعى "يعقوب" قد تقدم بطلب لقاضى القدس، لأنه فى عائلة كبيرة، وعنده عدة أولاد، وأنه أصبح فى فاقة، وليس لديه شىء يرهنه أو يبيعه لكى ينفق منه على أولاده، ويطلب من القاضى أن يأمر له بصرف صدقة كمساعدة من أى جهة كانت يستعين بها على عياله[٣].

ولضمان توفير الحد الأدنى من الرعاية الصحية، تذكر لنا الوثيقة رقم ٣٦ والمؤرخة فى ١٧ محرم سنة ٧٩٧ هـ أن الأمير بدر الدين بن بركة خان، المتوفى سنة ٦٧٨هـ قد أوقف تربته بالقدس الشريف على مداواة المرضى وتجهيز الموتى. هذه التربة هى الآن فى ساحة المكتبة الخالدية بباب السلسلة، وقد تم تأسيسها سنة ١٩٠٠م، ولكن يضمن الواقف استمرار هذه الخدمة سواء فى حياته أم بعد مماته، فقد أوقف عليها قرية دير الغصون الواقعة فى قضاء طولكرم فى الجهة الشمالية الشرقية من مدينة طولكرم وعلى بعد ١٢ كيلو

---

(١) المصدر نفسه، جـ١ ص ٢٠٩ ـ ٢١٢.
(٢) المصدر نفسه، جـ١ ص ٢١٢ ـ ٢١٤.
(٣) المصدر نفسه، جـ١ ص ١١٥ ـ ٢١٦.

مترا منها. وأهمية هذه الوثيقة، فهى إلى جانب بيان دور مثل هذه المنشأة فى توفير الحد الأدنى من الرعاية الصحية، فإنها حسمت ما ذهب إليه فان برشام من أن الواقف لهذه التربة هو ابنة بركة خان زوجة السلطان الظاهر بيبرس[١].

كما تم تخصيص جزء من ريع حمام البطرك بالقدس نظير توفير الرعاية الصحية لجماعة الصوفية فى الخانقاه الصلاحية بالقدس، والتى كان قد أوقفها السلطان صلاح الدين الأيوبى على الصوفية، وبعد أن حددت الوثيقة رقم ٤٦ من وثائق الحرم القدسى وتاريخها ١٩ محرم سنة ٧٤٧ هـ موقع الحمام ومشتملاته، وأجرة الحمام فى اليوم وهى ثلاثة عشر درهما فى كل يوم، على أن يتم دفع عشرة دراهم منها عند غروب شمس كل يوم، ويتم استبقاء ثلاثة دراهم "لأجل دخول الصوفية واغتسالهم فى الحمام المذكور"[٢].

ولم يكن توفير حد الكفاية قاصرا على الرجال، بل شاركت المرأة فى ذلك بدور فعال، سواء لأبناء بيت المقدس، أو للقادمين إليها من شتى أنحاء العالم الإسلامى، من ذلك ما جاء بالوثيقة رقم ٨٣٣ والمؤرخة فى ٢٥ ربيع الأول سنة ٧٤٧، من أن صاحبة الوثيقة وتدعى "فاطمة بنت محمد وقد وقفت عمارتها المستجدة بحارة المغاربة بالقدس على من يسكنها من الفقراء العجايز من المغاربة.." [٣].

وجوب تدخل الدولة

كان على الدولة أن تتدخل فى بعض الحالات وخصوصا فى حالات الميراث، عملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من ترك مالا فلورثته .. الحديث" ، والوثيقة رقم ٣٩٥ والمؤرخة فى ١٣ جمادى الآخر سنة ٧٩٥ هـ، وفيها حصر ممتلكات شخص ضعيف على فراش الموت ويدعى خليل بن أحمد بن خليل، وبعد أن حددت الوثيقة التركة، ذكرت أن ورثة هذا الشخص شرعا هم : "إبراهيم الغلام الشهير بالبرق وزوجته الحاجة

---

(١) المصدر نفسه، جـ١ ص ٢٣٧ ـ ٢٤٠؛ Jerusalen Ville,p.193.

(٢) المصدر نفسه، جـ١ ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٣) المصدر نفسه، جـ١ ص٢٤٥ ـ ٢٤٦.

خاتون بنت عبد الجليل". وقد أقر صاحب الوثيقة بذلك وهو على فراش الموت فى حضور بعض الشهود الذين صدقوا على ما جاء بها[١].

كما أن الوثيقة رقم ٦٤٩ والمؤرخة فى ١١ ذى القعدة سنة ٧٩٣هـ تفيد كيفية تدخل الدولة للمحافظة على أموال الأيتام، ففى هذه الوثيقة تقدم أحد أوصياء الأيتام بطلب إلى قاضى القدس الشافعى باعتباره مسئولا عن رعاية الأيتام المقادسة، يطلب منه الإذن ببيع أربع من الجوارى، ومملوك، وبغلة، لاستغناء الأيتام عن استبقائهم، وأن عدم بيعهم فيه ضرر على الأيتام فطلب منه القاضى إحضار ما يثبت صحة طلبه فأحضر، فأذن له فى البيع، إلا أن القاضى اشترط طرح الرقيق والحيوان بطريقة الإشهار على ذلك، أى البيع بالمزاد العلنى كما نقول اليوم[٢].

ومن الحالات التى أوجبت ضرورة تدخل الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية وحفظ التوازن الاقتصادى والاجتماعى بين أفراد المجتمع ما تشير إليه الوثيقة رقم ٢٧٨ من وثائق الحرم القدسى، وهى عبارة عن "قصة" أى شكوى مرفوعة إلى قاضى القدس من إحدى النساء المقدسيات وتدعى "غالية ابنة عثمان بن ثعيلب" تذكر فيها أن والدها خلّف وقفا على الذرية فقام أخوها بالاستيلاء عليه، وحرمها من نصيبها من ريع الوقف، كما أن والدها ترك مائتى رأس غنم، وكرم فى أرض ماملا المعروفة فى ظاهر القدس على بعد حوالى ميل إلى الغرب من باب الخليل، ودارين، وقطعة أرض زراعية أخرى.. كل ذلك استولى عليه أخوها، وتطلب من القاضى مساعدتها فى استرداد حقوقها[٣].

كما أن الوثيقة رقم ٦٣٦ بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى سنة ٧٩٦ هـ، وهى من نوع الوثائق التى تتعلق بالسياسة الشرعية "الحسبة"، ذلك أن ثلاثة من اليهود الذين كانوا يشتغلون فى القصابة "الجزارة" قد أخلوا بشروط المهنة، ولذا فقد طُلبوا عند قاضى قضاة القدس الشافعى، وتعهدوا بعدم ذبح لا ضأن ولا ماعز ولا بقر ولا جمال، لا لهم ولا للمسلمين، وإن خالفوا تعهدهم، دفعوا عشرة آلاف درهم كغرامة. هذه الوثيقة توضح لنا أمرا فى

(١) المصدر نفسه، جـ١ ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤.
(٢) المصدر نفسه، جـ١ ص ٢٥ .
(٣) المصدر نفسه، جـ١ ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

غاية الأهمية، فقد جاء فى السطرين الثالث والرابع منها أن هؤلاء اليهود قد أشهدوا "على أنفسهم وهم فى صحة فهم وسلامة وجواز أمر من غير إكراه ولا إجبار .."، فالشريعة الإسلامية كانت تشترط لصحة أى إقرار أن يكون من مطلق التصرف، إذ لا يقبل هذا الإقرار من الصبى أو المجنون أو من زال عقله، كما أن عبارة من غير إكراه، ولا إجبار عبارة يقصد منها أن الإكراه والإجبار لم يمارس عليهم لأنهم من أهل الذمة، وذلك لضمان أن الإقرار كان برضاهم ولاقتناعهم بجدوى توقيع مثل هذا التعهد، فأين هذا مما يفعله اليهود الآن فى فلسطين؟؟

كما تفيد هذه الوثيقة أن تطبيق الشريعة الإسلامية كان ساريا على أهل الذمة فى بيت المقدس مثل بقية سكان المدينة من المسلمين، ولم يبد أهل الذمة ومنهم هؤلاء اليهود أية غضاضة فى ذلك طالما كان تحقيق العدالة هو الهدف الأسمى[١].

الملكية العامة

هناك موارد يجب أن تمتلك ملكية عامة حسبما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "الناس شركاء فى ثلاث: الماء والهواء والنار" رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه، فلقد كانت مدينة بيت المقدس تشكو باستمرار من قلة الماء لعدم وجود أنهار بها، حتى إن أهلها كانوا يشربون من خزانات "صهاريج" أعدت خصيصا لخزن ماء المطر، ذلك أن المدينة قائمة على تلال مرتفعة ذات طبيعة صخرية صلدة، وكان جل اعتمادها على مياه الأمطار، وعلى الينابيع الضئيلة الواقعة فى سلوان وهى قرية واقعة إلى الجنوب الشرقى من القدس، وبعض البرك المحيطة بها مثل: بركة ماملا غربى المدينة، وبركة السلطان بين الخليل وبيت لحم، وبركة حزقيا شمال شرقى المدينة، وتسمى أيضا بركة البطرك أو بركة النصارى، إلى جانب بركة إسرائيل التى تعرف ببركة الضأن أو بركة الغنم[٢].

وكان لدخول بيت المقدس تحت حكم سلاطين المماليك أثره الواضح فى ازدياد عدد السكان بها، نظرا لما تمتعت به المدينة من أمن واستقرار، فضلا عما أحاط بالعالم الإسلامى

---

(١) د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص٧٤ ـ ٨١؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص٩٢ .

(٢) عارف باشا العارف: تاريخ القدس، ص ١٧٦ ـ ١٧٧؛ د. على السيد على: القدس، ص٧٠.

آنذاك من ظروف سياسية ساعدت على الهجر إلى المدينة، إلى جانب الظروف الاقتصادية وما كان لها من شأن ملحوظ فى التطور السكانى بها[١].

لذا كان لابد من البحث عن مصادر جديدة للمياه لمواجهة زيادة السكان، وتركزت هذه السياسية فى شقين، الشق الأول وهو ضرورة الاستفادة من المياه الجوفية. أما الشق الثانى فهو البحث عن مصادر جديدة للمياه خارج القدس. وفيما يتعلق بالمياه الجوفية، فقد ركز سلاطين وأمراء المماليك جهودهم فى حفر كثير من الآبار فى شتى أنحاء المدينة، وتركيب أعداد كبيرة من السواقى التى تجرها الجمال لرفع هذه المياه من باطن الأرض، كغيرها من المدن التى ليست بها أنهار فى السلطنة[٢]. وتسبيل هذه المياه ليستفيد بها سكانها وزوارها فى كثير من المنشآت الاجتماعية من: أسبلة، وحمامات، وأحواض، وسقايات، ومطاهر أو مياضئ.

أما عن البحث عن مصادر جديدة للمياه خارج القدس فى الأودية المحيطة بها والقريبة منها، وتجميع هذه المياه وتوصيلها إلى المدينة المقدسة عن طريق عدة قنوات أهمها قناة السبيل أو قناة العروب التى كانت تأتى بالماء إلى القدس من عين العروب وبرك سليمان الواقعة فى وادى العروب بين الخليل والقدس وعلى بعد ٢٢ كيلو مترا من القدس، حيث ينبع الماء من سبع عيون. ومن وادى البيار عند الكيلو ١٨ على طريق الخليل وفيه خمسة ينابيع. والمياه التى تتفجر من هذه العيون تصب فى برك سليمان الثلاث، ثم يسير الماء منها إلى قناة السبيل التى تقوم بتوصيله إلى القدس[٣]. وقد ذكر المقريزى هذا الإنجاز الكبير فى حديثه عن سنة ٧٢٨ هـ / ١٣٢٧م بقوله: "وفيها كملت العين التى أجراها الأمير تنكز بالقدس بعدما أقام الصناع فيها مدة سنة .. وركب فى الجبل مجارى نقب لها فى الحجر حتى دخل الماء إلى القدس، فكان له يوم مشهود[٤]". وقد استمرت

---

(١) د. على السيد على : القدس، ص٦٥ ـ ٧٠.

(٢) د. على السيد على: "الرعاية الاجتماعية فى مكة المكرمة"، ص٢٠٠ ـ ٢١٦، راشد القحطانى: أوقاف الأشرف شعبان بن حسين على الحرمين الشريفين، الرياض ١٤١٦هـ، ص١٥٦ ـ ١٩٥.

(٣) عارف باشا العارف: نفسه، ص ١٧٩؛ د. كامل العسلى: وثائق مقدسية، جـ١، ص١٠٥.

(٤) السلوك، جـ٢، قسم١، ص٣٠٢؛ د. رشاد الإمام: نفسه، ص١٨٣.

رعاية سلاطين وأمراء المماليك لهذا المصدر حتى نهاية العصر المملوكى[١]. كما وفرت هذه المصادر الجديدة الكثير من المياه حتى داخل المؤسسات الدينية والخيرية والثقافية.. من ذلك أن المدرسة التنكزية التى أنشأها الأمير تنكز بجوار الحرم القدسى الشريف عند الباب المعروف بباب السلسلة، كان فى وسطها بركة مثمنة يجرى لها الماء من قناة العروب بحق واجب معلوم، ولهذه المدرسة طهارة تشتمل على خمسة بيوت أحدها مستحم، وفى كل بيت منها جرن حجر يجرى إليه الماء من قناة العروب المذكورة[٢]. كما أنشأ الأمير نفسه بركة ماء عظيمة تقع داخل الحرم ما بين الصخرة والمسجد الأقصى، وهى كبيرة وملبسة بالرخام[٣]. بل لانغالى إذا قلنا إن القدس ظلت تستقى الماء عن طريق برك سليمان هذه وعين العروب حتى سنة ١٩٢٦م. عندما حلت محلها عين ماء فارة التى تبعد ١٤ كيلو مترا إلى الشمال الشرقى من القدس، وبعدها حلت محلها مياه رأس العين فى سنة ١٩٣٥م، والتى تبعد حوالى ستين كيلو مترا إلى الشمال الغربى من القدس[٤].

بعض حرف أهل القدس

إن وثائق الحرم القدسى الشريف تقدم مادة خصبة للمهتمين بالتاريخ الاقتصادى، وطبيعة الحياة الاقتصادية لمجتمع بيت المقدس فى عصر الوثائق على الأقل، وخصوصا وثائق الإرث وهى التى تبدأ بعبارة "حصل الوقوف على .."و "أشهد على نفسه .." وتسجل كل ما يملكه المتوفى، أو من يتم حصر ممتلكاته وهو مريض على فراش الموت، مع الإشارة إلى مهنته. كأن يكون "قصارا"، وهو من يقصر القماش، أى ينقيه من الأوساخ والأدناس، وهو أشبه بمن يعمل حديثا فى المغاسل أو محلات تنظيف وكى الملابس. وعادة ما كان يتجمع أبناء هذه الحرفة عند عين من عيون الماء تسمى عين القصارين، حيث يصحبون معهم القماش أو الملابس المحتاجة إلى القصر، ويغسلونها بماء تلك العين، وينظفونها، ثم ينشرونها، ويرشونها بالماء مرارا، وحيث يتم تعريضها لحرارة الشمس والهواء، وعندما يتم تنظيفها ويقصر لونها أى يبيض، يتركونها حتى تجف، ثم يجمعونها

---

(١) مجير الدين الحنبلى: نفسه، جـ٢، ص٤٤٥.
(٢) د. كامل العسلى : وثائق مقدسية، جـ١، ص١٠٩ ـ ١١٠.
(٣) ابن كثير : البداية والنهاية، جـ١٤، ص١٣٣؛ د. رشاد الإمام: نفسه، ص١٨٤ .
(٤) عارف باشا العارف: نفسه، ص١٨٠.

ويأتون بها إلى دكاكينهم[١]. أو "الجدّاد واللقّاط".. وواضح من الوثيقة رقم ٥٧٣ أن الجدّاد من يقطع فروع أشجار الزيتون بما فيها من ثمار، أو من يضرب تلك الأغصان بقطعة خشبية حتى يتساقط منها الزيتون، أما اللقاط فواضح أنه الشخص الذى يقوم بالتقاط حبات الزيتون وتجميعها فى الأوانى الخاصة بذلك تمهيدا لعصرها فى المعاصر وما إلى ذلك من أمور[٢]. ومن الحرف التى أوردتها الوثائق حرفة "مغسل الأموات" والتى جاء ذكرها فى الوثيقة رقم ٦٥٣، والتى يتضح منها أن هذه الحرفة كانت تلقى رواجا فى أوقات انتشار الأوبئة والطواعين، وحصل بعض المشتغلين بها على مبالغ كبيرة، فقد جاء فى هذه الوثيقة أن نصيب هذا المغسل من الطاعون الذى انتشر عام ٧٩٥ هـ بلغ "مائتى ألف درهم"[٣]. وكذلك حرفة "الجمّال"، وهذا الاسم يصلح لمن يبيع الجمال بسوق الجمال، ولمن يسوس الجمال، ويفتش عليها، وعلى طعامها وشرابها بأجرة من أصحاب الجمال معلومة تكفيه. وعلى من يستأجر الجمال بأجرة مخصوصة، وهو ينتفع بالتحميل عليها[٤]. وحرفة "الحصرى" وهى تدل على من يصنع الحصر التى تفرش فى المحلات والبيوت، وكثير من دور العبادة وغيرها، للجلوس عليها[٥]. و"الطحان" وهى وتدل على من كان يستأجر الطواحين لأجل طحن الغلال من قمح وذرة وخلافهما من الحبوب[٦]. و"الحلوانى" وهو اسم عند الإطلاق يدل على من يبيع أنواع الحلوى، ومنها الحلاوة الطحينية، وأهل هذه الصنعة كانوا فى أماكن متفرقة فى القدس، وهو شهيرون فى محالهم، هذه الحرفة كانت قديما رائجة جدا[٧]. ومن الحرف أيضا "السقاء" وهو اسم لمن يتعاطى نقل الماء إلى الدور، فيأتى للناس بما يحتاجونه من الماء فى كل يوم تقريبا، وله على كل قربة ماء شىء معلوم. ويوجد بعض السقائين ممن يدورون فى الأسواق، ويسقى

---

(١) د. كامل العسلى: نفسه، جـ٢، ص١٦٠؛ محمد سعيد القاسمى: قاموس الصناعات الشامية، دمشق ١٩٨٨، جـ١، ص ٣٥٣.

(٢) د. كامل العسلى: نفسه، جـ٢، ص ١٦٤.

(٣) المصدر السابق: نفسه، جـ٢، ص٩ .

(٤) محمد سعيد القاسمى: نفسه، ص٨٣.

(٥) د. كامل العسلى: نفسه، جـ٢، ص ٩٢؛ محمد سعيد القاسمى: نفسه، ص ٩٨.

(٦) د. كامل العسلى: نفسه، جـ٢، ص ٨٩؛ محمد سعيد القاسمى: نفسه جـ٢، ص ٢٩٠.

(٧) د. كامل العسلى: نفسه، جـ٢، ص ٣٤ ـ ٣٥؛ محمد سعيد القاسمى: نفسه جـ١، ص ١٠٦.

الواحد منهم الناس بطاسة معه من جرة بيده أو سطل، ومنهم من كان يحمل المياه فى قرب لأصحاب المحلات، لرشها فى الشوارع على الأقل صيفا وللشرب منها هم والمارة نظير أجر معلوم، وربما أيضا للاستخدامات المختلفة وبخاصة فى الأسواق التى خصصت لإعداد الأطعمة [١] و"الصائغ" أو "الصايغ" وهو من يعمل فى الذهب والفضة، ويغيرهما من صفة إلى صفة على حسب رغبة الناس واتخاذهم منها أدوات للزينة[٢]. و"الجوخى" وهو من يشتغل ببيع الجوخ والأقمشة المصنوعة منه، ذات الألوان البسيطة كالأسود والأزرق والأحمر وغير ذلك من الألوان [٣]. و "الخلال" واضح مما جاء فى الوثيقة رقم ٦٩٥ المؤرخة فى ١٧ شعبان سن ٧٠٥ هـ أنه كان يتاجر فى الخل، وربما أطلق كذلك على من يقوم بصناعة الخل، خصوصا وأن قصب السكر كان معروفا فى بيت المقدس وكما سبقت الإشارة بذلك [٤]. كما ورد ذكر "الحلاق" وهو إلى جانب ما يقوم به من عمل فى عصرنا الحالى، كان على دراية بمعالجة بعض الأمراض، وربما تجبير بعض الكسور، فضلا عن عمليات ختان الصبية، وتضميد الجراح[٥]. إلى جانب حرف "الخباز" أى من يخبز الخبز للناس فى الأفران نظير أجر معلوم، وكذلك "القفاص" أى صانع الأقفاص من جريد النخل، وكذلك بعض الآنية من الخوص من سعف النخيل، والذى ربما أطلق عليه أيضا اسم "الخواص"[٦]. ومن الحرف أيضا حرفة "القصاب" أى الجزار، وسمى بالقصاب لأنه يذبح الحيوانات من قصبتها. و "الأدمى" ويقصد به من يشتغل بتجارة الأدم أى الجلود؛ و "الخيال" ويقصد به من يشتغل بتجارة الخيول، وربما من يقوم برعايتها فى طعامها وشرابها أو من يقوم بجرها وخصوصا فى المناطق المرتفعة إذا كانت مصاحبة لدواب الحمل فى القوافل[٧]. كذلك جاء فى الوثيقة رقم ٤٩٤ وهى من وثائق حصر الموجودات أن صاحب الوثيقة كان يعمل "نساخا"، أى ينتسخ

(١) د. كامل العسلى: نفسه، جـ١، ص ٧٨؛ محمد سعيد القاسمى: نفسه، ص ٢١٠ ـ ٢٤٥.
(٢) محمد سعيد القاسمى: نفسه، جـ٢، ص ٢٤٦، د. كامل العسلى: نفسه، جـ٢، ص٣٧.
(٣) د. محمد عيسى صالحيه: نفسه، ص٨٥؛ محمد سعيد القاسمى: نفسه، جـ١، ص ٨٥.
(٤) د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص٤٨، الوثيقة رقم ٦٩٥.
(٥) المصدر السابق: نفسه، ص٤٤، الوثيقة رقم ٤٦١.
(٦) د. كامل العسلى: نفسه، جـ٢، ص٩٢.
(٧) د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص ٦٠ ـ ٧٤، الوثائق ٣٢٦ ـ ٣٣٦.

الكتب حيث لم تكن الطباعة قد عرفت بعد، كما جاء ذكر بعض أدوات النسخ وصناعة الحبر. ومن هذه الأدوات جاء ذكر "كيس ضمنه شب وكبريت" و "حجارة وزلط" و "جراب جلد ضمنه قشر بيض"، ويبدو أن هذه الأدوات كانت تستعمل فى صناعة الحبر[١]. كما انفردت بعض الوثائق بذكر بعض الوظائف فى بيت القدس، منها على سبيل المثال: وظيفة **"شيخ الشيوخ"**، وهو لقب يطلق على شيخ الصوفية، أو المتولى الإشراف على رجال الطرق الصوفية، كما أطلق أيضا على شيخ الخانقاه الصلاحية بالقدس، والتى أوقفها السلطان صلاح الدين الأيوبى على الصوفية بها، كذلك وردت وظيفة **"متولى البلد"** وهو لقب يطلق على من يسند إليه القيام أو الإشراف على عمل من الأعمال، أو من يتقلد منصبا من المناصب أو ولاية من الولايات. وقد يحل محل لفظة رئيس أو صاحب مشد. كذلك ورد لقب **"مستوفى بيت المال"** وهو موظف فى القدس مهمته الإشراف على تنظيم إيرادات الولاية أو النيابة ومصروفاتها، وجمع الضرائب ومحاسبة موظفى الجباية ومراقبة الحسابات، وهو يلى "الناظر" فى المرتبة[٢]. وما جاء فى الوثيقة رقم ١٩٢ المؤرخة فى ٥ محرم سنة ٧٩٠ هـ من أنه كان لدى **"قاضى القضاة الشافعى"** موظف يدعى **"أمين الحكم"**، وهو المسئول عن رعاية شئون الأيتام لدى القاضى، ويقوم بالإنفاق عليهم من تركة والدهم أو يحاسب الوصى عليهم على ما أنفقه من أموال اليتامى[٣]. و **"شيخ المغاربة"**، فقد كان للمغاربة الذين يحجون أو يجاورون فى القدس الشريف زاوية هى زاوية أبى مدين الغوث شعيب بن الحسين الأندلسى، وعليها أوقاف كثيرة، ولهم حارة تعرف بحارة المغاربة فى القدس الشريف، ولهؤلاء شيخ يشرف على أوقاف الزاوية وينظم أمور المجاورين[٤]. ومنها الناظر على أوقاف الحرمين الشريفين فى مكة والمدينة المنورة، ويقصد بها الأوقاف التى تم حبسها فى القدس على مصالح الحرمين الشريفين بالحجاز. وواضح مما تذكره الوثيقة رقم ٢٢ والمؤرخة فى ذى القعدة سنة ٧٠٧

---

(١) المصدر السابق: نفسه، ص ١١٠ ـ ١١٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٢ ـ ١١٣.

(٣) د. كامل العسلى: نفسه، جـ٢، ص١٠٥ ـ ١٠٧؛ د. على السيد على: وثائق الحرم القدسى الشريف وأهميتها فى دراسة التاريخ الاجتماعى للقدس فى العصر المملوكى، مجلة التربية، العدد ١٢٩، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٤) د. محمد عيسى صالحية: نفسه، ص٨٢، حاشية ١١٠.

هـ أن إمام الروضة الشريفة بالمسجد النبوى الشريف فى المدينة المنورة كان يقوم بتحصيل ريع تلك الأوقاف، ويشرف على الإنفاق منها على الأماكن الموقوفة عليها. من هذه الأوقاف قرية صغيرة تسمى قرية القصور من أعمال القدس الشريف، ثم وقفها على مرتب الخطيب والمؤذنين ومصالح السقاية المنصورية بالمدينة المنورة، وكانت تدر خمسة آلاف درهم فى السنة. وإن دل هذا على شىء فإنما يدل على عروبة القدس فى عصر سلاطين المماليك ومدى ارتباطها الشديد بأهم المقدسات الإسلامية الأخرى.